

Distr.: General
28 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٣٦ و ٤٣ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها
وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

”المعلومات المستقاة من التقييم تستعمل في مجموعة متنوعة من الأغراض المهمة، ومع ذلك لم يصبح التقييم بعد وظيفة من وظائف الإدارة تحظى بقبول تاماً“

موجز

هذا التقرير هو التقرير الحادي عشر في سلسلة الدراسات التي ما برحت تُقدم إلى الجمعية العامة كل سنتين ابتداء من عام ١٩٨٨ من خلال لجنة البرنامج والتنسيق، بموجب البند ٧-٤ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. والغرض من هذا التقرير هو:

- استعراض الحالة الراهنة للتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة^(أ)؛

* A/66/50.

(أ) لأغراض هذه الدراسة تشير عبارة ”الأمانة العامة للأمم المتحدة“ إلى البرامج الإحدى والثلاثين التي تنضوي تحت ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. انظر المرفق الأول للاطلاع على القائمة الكاملة.



- تقديم موجز عن النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها التقارير التي انتهت إعدادها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
 - تقييم مدى جودة تقارير التقييم الذاتي عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية من البرامج؛
 - دراسة تطبيق التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛
 - تقديم خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.
- واستمر التركيز في التقييم الذي جرى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على المسائل المتعلقة بتنفيذ البرامج ونواتجها ونتائجها. وقد استُرشد فيه أساساً بمعايير الفعالية في تقييم الأداء. ويبين هذا التقرير الكيفية التي أسهم بها التقييم في تحسين أنشطة البرامج وفي زيادة كفاءة المنظمة.
- وتشارك جميع البرامج في أنشطة التقييم. وقد كانت جودة تقارير التقييم الذاتي مرضية عموماً، وإن كانت الجودة قد تباينت كثيراً عبر جميع البرامج. وانخفض حجم موارد التقييم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مقارنة بالفترة السابقة، وما زالت دون المقياس الموصى به.
- وفي حين أن وجود سياسات التقييم قد أحدث آثاراً مفيدة في القدرة على التقييم ومدى جودته، لم يصبح بعد التقييم وظيفة من وظائف الإدارة تحظى بقبول تام، رغم التقدم المحرز في بعض المجالات. وقد حُذفت الإنجازات المتوقعة والأهداف ذات الصلة المتعلقة بالتقييم الذاتي من اتفاقات كبار المديرين مع الأمين العام عن عام ٢٠١١.
- ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا التقرير خطة العمل المتعلقة بوظيفة التقييم المركزي. ويقدم المكتب أيضاً بيانات عن متابعته للتوصيات المتلقاة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والأربعين، ويقترح الإجراءات التي من شأنها تحسين مدى جودة تقارير التقييم، وي طرح مسألة كي تنظر فيها اللجنة.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - المنهجية
٧	ثالثا - نتائج الدراسة
٧	ألف - نطاق ونقطة تركيز التقييمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
	باء - النتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن تقييمات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في المجالات ذات الأولوية لدى المنظمة توفر خريطة طريق صوب تحسين الأداء
١١	جيم - جودة تقارير التقييم الداخلي عموما كانت مرضية لكنها اختلفت اختلافا كبيرا فيما بين البرامج وداخلها
١٤	دال - التقييم يخدم مجموعة متنوعة من الأهداف الهامة
١٥	هاء - نظرة عامة على ممارسات التقييم وقدراته على مستوى البرامج في الأمانة العامة
١٩	واو - أنشطة التقييم وخطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية
٢٩	رابعا - الخاتمة
٣٧	خامسا - التدابير الرامية إلى تعزيز مدى جودة تقارير التقييم
٣٩	سادسا - مسألة مطروحة كي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق
٣٩	المرفقات
	المرفق الأول - قائمة الإدارات/المكاتب المدرجة في الدراسة التي تجرى كل سنتين وعدد تقارير التقييم الصادرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٤١	المرفق الثاني - نتائج تقييم الجودة
٤٣	المرفق الثالث - التعليقات الواردة من كيانات الأمانة العامة بشأن مشروع التقرير
٤٦	

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الحادي عشر في سلسلة الدراسات التي ما برح مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقدمها منذ عام ١٩٨٨ إلى الجمعية العامة من خلال لجنة البرنامج والتنسيق وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). واستعرضت إدارات الأمانة العامة مشروع التقرير وأدرجت تعليقاتها على النحو اللازم.

٢ - وتستهدف هذه الدراسة تحقيق خمسة أهداف:

(أ) استعراض الحالة الراهنة للتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة^(١)؛

(ب) تقديم موجز عن النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها التقارير التي انتهى إعدادها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ج) تقييم مدى جودة تقارير التقييم الذاتي عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية من البرامج (A/64/16، الفقرة ٤٢)؛

(د) دراسة تطبيق التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛

(هـ) تقديم خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

ثانيا - المنهجية

٣ - بغية تحديد نطاق أنشطة التقييم ومدى جودتها في الأمانة العامة للأمم المتحدة عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استُخرجت تقارير عن التقييم الداخلي والخارجي من نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، حيث طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعد ذلك من البرامج تقديم نسخ من تقارير التقييم الإضافية التي انتهى إعدادها خلال فترة السنتين. واستعرض المكتب جميع التقارير المتلقاة البالغ عددها ٢٧٩ تقريراً لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع التعريف التنفيذي الذي وضعه للتقييم.

٤ - ويعرّف مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقييم على أنه عملية منهجية ومستقلة تتوافر فيها الموضوعية قدر الإمكان، وتستهدف تحديد مدى أهمية أي عنصر من عناصر أداء

(١) لأغراض هذه الدراسة تشير عبارة "الأمانة العامة للأمم المتحدة" إلى البرامج الإحدى والثلاثين التي تنضوي تحت ولاية مكتب خدمات الرقابة الداخلية. انظر المرفق الأول للاطلاع على القائمة الكاملة.

البرنامج ومدى كفاءة ذلك العنصر وفعالته وتأثيره و/أو استدامته قياسا على ولاية البرنامج أو أهدافه. ويمكن استخدام التقييم في عمليات المساءلة والتعلم و/أو اتخاذ القرارات. وينبغي أن يتضمن التقييم وصفا لأهداف التقييم، والمنهجيات المستخدمة في إجراءاته، والنتائج المستندة إلى الأدلة، والاستنتاجات والتوصيات (حيثما ينطبق ذلك). ومن بين ٢٧٩ تقريراً، استوفى ١٥٥ تقريراً تلك المعايير. ويرد بالمرفق الأول قائمة بتقارير التقييم حسب البرنامج. وقد استُبعدت من القائمة التقييمات التي أجراها المكتب؛ حيث ترد بصورة منفصلة في الفرع ثالثاً - واو أدناه.

٥ - ومن بين تقارير التقييم البالغ عددها ١٥٥ تقريراً، أُعدت ٧١ عينة غير عشوائية لدراسة خصائص التقارير (أي النطاق والأهداف وفئات النتائج والاستنتاجات والتوصيات). وتضم العينة، على أقصى تقدير، خمسة تقارير لكل برنامج. وعندما يعد برنامج ما أكثر من خمسة تقارير، اختيرت التقارير بحيث تشمل العينة:

(أ) حوالي النصف من كل سنة من سنتي فترة السنتين؛

(ب) التوازن بين تقييمات منتصف المدة والتقييمات النهائية؛

(ج) خليط من التقييمات على مستوى المشروع، والبرنامج الفرعي، والبرنامج، وغير ذلك من المستويات؛

(د) خليط متوازن من المواضيع؛

(هـ) تغطية جغرافية واسعة النطاق.

٦ - وأُعدت عينة أخرى، ضمن ٤٥ تقريراً من تقارير عينة الخصائص البالغ عددها ٧١ تقريراً، من تقارير التقييم مدى جودة التقارير، واستخدام ٢٧ معياراً^(٢). وجرى تقييم ما بين تقريرين وأربعة تقارير من تقارير التقييم، رهنا بعدد التقييمات التي أعدها البرنامج. وطبقت المعايير المذكورة أعلاه إلا أن عينة تقييم الجودة استبعدت التقارير التي تقل عن ١١ صفحة (حيث تبين من الفحص المبدئي للتقارير أن تلك التقارير تفتقد الجوهر اللازم للاستعراض). ومن ثم، استُبعدت، استناداً إلى ذلك المبدأ، جميع تقارير إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب المستشار الخاص

(٢) تمثل هذه المعايير مجموعة فرعية من ٤٢ معياراً شاملاً وضعت عام ٢٠٠٩ لتقييم مدى جودة تقارير الأداء التي أعدها شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. ووضعت المعايير باستعمال عدد من المصادر، من بينها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، والفقرة ٩ من المعايير الداخلية لشعبة التفتيش والتقييم، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وقد تعاقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع خبير مستقبل في مجال التقييم لدراسة التقارير وتقييمها تحقيقاً للحيادية بقدر الإمكان في تقييم الجودة.

٧ - وأعد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا عينة غير عشوائية شملت ٦٢ تقريرا، من مجموع ٧١ تقريرا، لدراسة النتائج والاستنتاجات والتوصيات في ثمانية من المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية في المنظمة^(٣).

٨ - ورغبة في زيادة التأكد من صحة ممارسات التقييم، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استقصاء على شبكة الإنترنت ضم جميع مسؤولي الاتصال التي تمثل البرامج المدرجة في نطاق الدراسة البالغ عددها ٣١ برنامجا قد أُجري الاستقصاء في الفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وكان معدل الاستجابة له ١٠٠ في المائة. وقام المكتب أيضا بتحليل موارد ثانوية للبيانات، منها خطط تقييم فترة السنتين، وتقارير المكتب عن رصد وتقييم الممارسات في سبع من إدارات الأمانة العامة، ومعلومات عن تنفيذ التوصيات الصادرة على إثر التقييم الذي أجراه المكتب لقدرات واحتياجات التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (تقرير شعبة التفتيش والتقييم رقم IED-2006-006).

٩ - وواجهت هذه الدراسة قيودا مهما تمثل في أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد لا يكون قد تلقى جميع تقارير التقييم المعدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ورغم أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية حدد تقارير التقييم المتعلقة بالأمانة العامة في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وقدم الإرشاد اللازم إلى مسؤولي الاتصال فيما يتعلق بتقديم تقارير التقييم، فإن المكتب قد لا يكون قد حصل على جميع التقارير. وعلاوة على ذلك، شكل عدم العشوائية في عمليات أخذ العينات، والحجم الصغير نسبيا للعينات قيودا أيضا على النطاق الذي يمكن في حدوده تعميم النتائج المستخلصة من العينات على الأمانة العامة بكاملها. وقد استعمل بقدر الإمكان، أكثر من وسيلتين للتحقق من النتائج.

(٣) حُدثت المجالات الثمانية المذكورة في قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٦١. ولم تُدرج في هذه العينة تقارير إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث إن تلك الإدارات تقوم بعمل مساعد في جميع المجالات الثمانية.

ثالثاً - نتائج الدراسة

ألف - نطاق ونقطة تركيز التقييمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١٠ - قامت جميع برامج الأمانة العامة بأنشطة تقييم خلال فترة السنتين. وذكر ٢٢ من مسؤولي الاتصال أن برامجهم قد استكملت التقييمات الخارجية والداخلية. وأجري خمسة برامج تقييمات خارجية فحسب، قام بتنظيمها وإجرائها كيانات خارجية من قبيل وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية^(٤) وأجرى خمسة برامج أخرى تقييمات داخلية فحسب، نظمتها و/أو أجرتها البرامج^(٥).

١١ - ومقارنة بفترات السنتين السابقة، اتسع نطاق توزيع التقييمات على شتى أجزاء الأمانة العامة. ففي السابق، شكلت خمسة برامج ٦٥ في المائة من جميع تقارير التقييم (انظر A/64/63، الفقرة ٤٥)، في حين شكلت ٤٦ في المائة فحسب البرامج الخمسة التي تصدرت القائمة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

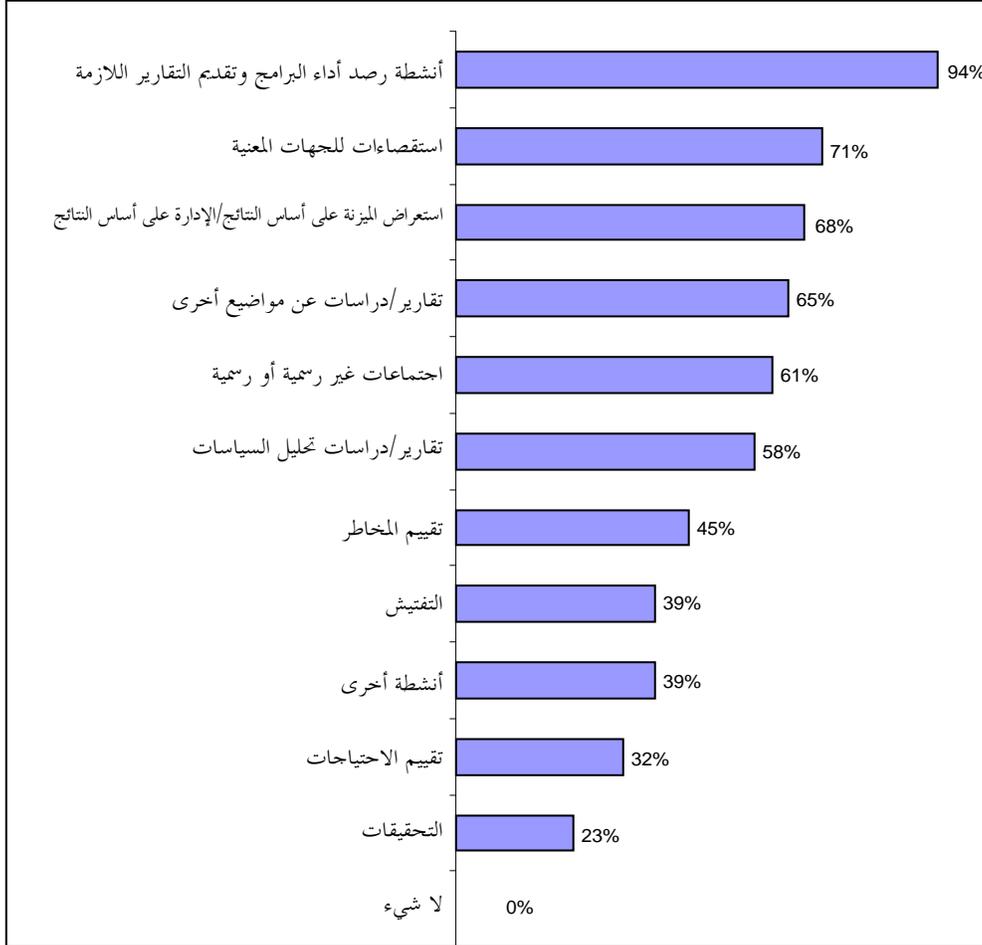
١٢ - ويبين الشكل الأول مجموعة واسعة من أنشطة التقييم الأخرى المنفذة إضافة إلى التقييمات الخارجية والداخلية. ويعرف مكتب خدمات الرقابة الداخلية "أنشطة التقييم الأخرى" بأنها أي أنشطة خلاف التقييمات (حسب التعريف الوارد في الفقرة ٤ أعلاه) تجري بقصد جمع البيانات اللازمة لتقييم أو تحديد الأداء البرنامجي أو التنظيمي، واتخاذ قرارات فيما يتعلق بالتخطيط للبرامج وتنفيذها والمساءلة و/أو التعلم.

(٤) إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون السلامة والأمن، والمكتب التنفيذي للأمين العام، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة).

الشكل الأول

النسبة المئوية للبرامج التي نفذت أنشطة أخرى خلاف التقييم في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩



ملاحظة: تشمل "الأنشطة الأخرى" استعراضات الأقران الخارجية التي أجراها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والاستعراضات الداخلية، وعمليات الدروس المستفادة، ومبادرات التقييم الذاتي، وما إلى ذلك.

المصدر: الاستقصاء الذي شارك فيه مسؤولو الاتصال في البرامج وأجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

التقييمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على المسائل المتعلقة بتنفيذ البرامج ونواتجها ونتائجها، على صعيد المشاريع أساساً

١٣ - تناول حوالي ثلاثة أرباع التقييمات المستعرضة، البالغ عددها ٧١ تقييماً، مسائل دون مستوى البرنامج أو الإدارة (الشكل الثاني). وجرى التقييم، في معظم الأحيان، على

مستوى المشاريع (٤٤ في المائة)^(٦). وفي فترات السنتين السابقتين، كان ٤٣ في المائة من التقارير المستعرضة موجهة نحو المشاريع (انظر A/64/63، الفقرة ٧).

الشكل الثاني

نطاق تقييمات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (نسبة مئوية)



المصدر: التحليل الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لخصائص تقارير تقييم الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٤ - وتضمن نحو نصف تقارير التقييم المستعرضة (٤٤ في المائة) نقطة تركيز إقليمية (شملت عدة بلدان في المنطقة ذاتها)، وركز ٣٧ في المائة منها على مسائل عالمية، بينما ركز ٢٠ في المائة منها على مواضيع في كل بلد على حدة.

١٥ - وركز ٩٦ في المائة من تقارير التقييم المستعرضة البالغ عددها ٧١ تقريراً على نواتج البرامج، بينما ركز ٩٤ في المائة منها على تنفيذ البرامج ونتائج البرامج. وفي فترات السنتين السابقتين، تناول فحسب ربع تقارير التقييم المستعرضة النتائج أو التأثير (المرجع نفسه، الفقرة ٨). وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ركز ٨٥ في المائة من التقارير المستعرضة على تصميم البرامج، في مقابل ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (المرجع نفسه)، وتناول ٣٨ في المائة تنفيذ السياسات. بيد أنه نظراً إلى أن التحليل كان نوعياً في طبيعته وقام أفراد

(٦) يتفق ذلك مع القاعدة ١٠٧-٣ (ب) من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ، وأساليب التقييم.

شقي بتقييم نقطة تركيز التقارير بين فترات السنتين، فإن بعض التباينات قد تكون راجعة إلى تغير في الأدوات المستعملة.

١٦ - وفيما يتعلق بالمعايير التي نوقش على أساسها الأداء في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن معيار الفعالية كان المقياس لجميع التقييمات المستعرضة، بزيادة خمسة نقاط مئوية منذ فترة السنتين السابقة. وعلاوة على ذلك، استعمل ٩٣ في المائة من التقييمات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ معيار التأثير^(٧). وزادت نسبة التقييمات التي استعمل فيها الكفاءة من ٧٣ في المائة في السابق (انظر A/64/63، الفقرة ٩)، إلى ٩٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واستعملت الأهمية في ٨٩ في المائة من التقييمات، بما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بنسبة ٥٩ في المائة شهدتها الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (المرجع نفسه). واستعمل في ٨٥ في المائة من التقييمات المستعرضة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ معيار الاستدامة في تقييم الأداء.

١٧ - وعموماً، جرى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تنفيذ التقييم على مستوى البرامج داخل الإطار الذي أنشأته الهيئات الحكومية الدولية. بيد أن تقارير التقييم لم تدعم فيما يبدو تنفيذ ولايات على نطاق الأمانة العامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وقد أشارت تسعة تقارير فحسب من تقارير التقييم المستعرضة البالغ عددها ٧١ تقريراً (١٣ في المائة) إلى الجوانب الجنسانية في منهجيتها ونتائجها واستنتاجاتها و/أو توصياتها، بل ذكر عدد أقل (سبعة تقارير) مسائل حقوق الإنسان. وتتسق هذه النتيجة مع نتائج عمليات التفتيش التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الرصد والتقييم على مستوى البرامج^(٨).

(٧) يتفق ذلك مع القاعدة ١٠٧-٣ (ج) من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم.

(٨) انظر تقارير التفتيش التي أعدها شعبة التفتيش والتقييم عن الرصد والتقييم في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (IED-09-006، الفقرتان ١٥ و ١٦)؛ وإدارة الشؤون الإدارية (IED-10-002، الفقرتان ٢٥ و ٢٦)؛ وإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني (IED-10-001، الفقرات ٤٢-٤٤)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (IED-10-010، الفقرات ٣٨-٤٠)؛ وإدارة شؤون السلامة والأمن (IED-11-001، الفقرات ٥٧-٦٤).

باء - النتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن تقييمات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في المجالات ذات الأولوية لدى المنظمة توفر خريطة طريق صوب تحسين الأداء

١٨ - تولّى مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراض عينة شملت ٤٢ تقريراً من تقارير التقييم لغرض تحديد النتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن تقييمات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في المجالات الثمانية ذات الأولوية لدى المنظمة. وترد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك. وحدير بالإشارة أنه لم ترد أية تقارير في مجال نزع السلاح.

صون السلم والأمن الدوليين

١٩ - تبين من تقييم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الذي أجرته إدارة عمليات حفظ السلام، أن العملية لا تعمل بأي استراتيجية سياسية إقليمية؛ وأن الأدوار والمسؤوليات المناطة بالوحدات العسكرية ومختلف الوحدات التنظيمية تفتقر إلى تعريف؛ وأنه لا وجود للإجراءات التنفيذية بين وحدات الشرطة والوحدات العسكرية.

٢٠ - وتبين من تقييم مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي أن من التحديات التي واجهت المكتب افتقاره إلى حضور بارز بشكل كاف، وعدم كفاية قدرته على الاستباق ومحدودية اتصالاته داخل منظومة الأمم المتحدة.

تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٢١ - تبين من استعراض منتصف المدة لمرفق تحسين الأحياء الفقيرة الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، أن المرفق جذب التمويل من القطاع الخاص لمشاريع تحسين أحوال الأحياء الفقيرة وشكّل نموذجاً للأخذ بنهج الاستدامة صوب حل مشاكل الإسكان التي يعاني منها فقراء المناطق الحضرية. وأشار الاستعراض إلى ضرورة تحسين إدماج المرفق في أطر السياسات الوطنية والمحلية والبيئة المؤسسية.

٢٢ - وأشار تقييم تطوير برنامج شبكات السكك الحديدية العابرة لآسيا وإضفاء الطابع الرسمي عليه الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى أهمية ذلك البرنامج بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. إذ إن مدّ طرق جديدة وإعادة هيكلة الطرق القائمة وتنقيح المعايير التقنية التي تخضع لها من شأنه أن يسهم في استمرارية البرنامج.

٢٣ - وتبين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من التقييم الذي أجراه برنامج المياه التابع لنظام الأمم المتحدة العالمي للرصد البيئي أن برنامج المياه المذكور قد أُنجز معظم مهامه. فالتحدي الرئيسي الذي واجهه تمثل في ضمان استمرار التمويل الكافي من أجل الإبقاء على البرنامج كي تشارك فيه بنشاط بلدان نامية إضافية عددها ٣٥ بلداً.

التنمية في أفريقيا

٢٤ - تبين من تقييم الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعنون "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدماً من أجل الوفاء بها" الذي أجراه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، أن الاجتماع أتاح للمشاركين فرصة لتجديد التزاماتهم بتحقيق التنمية في أفريقيا، والتصدي لما يطرحه ذلك من تحديات.

تعزيز حقوق الإنسان

٢٥ - تبين من تقييم إحدى المبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن مدى تأثير تلك المبادرة وفعاليتها كان متوقفاً أساساً على دور الأطراف الفاعلة الوطنية، ومدى تعاونها مع الهيئات الخارجية. فقد كانت الأهداف العالمية والمحددة التي توختها المبادرة أهدافاً واضحة وقابلة للتنفيذ ومترابطة، كما أن أدوات الرصد الخارجي والداخلي خضعت للتحسين. ومن التحديات التي كانت ماثلة، عدم استمرار التمويل، وحالات التأخير الناجم عن نقص عدد الموظفين، والقيود المتعلقة بالموارد، وعدم تعريف الأدوار والمسؤوليات الداخلية.

التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية

٢٦ - تبين من تقييم جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية إلى منع الاتجار بالبشر والتصدي له، أن سياستها المعمول بها بشأن الاتجار لا تتطرق بالتفصيل إلى مسائل منعه. فقد خلص التقييم إلى وجود حالات تضارب في تنفيذ السياسات فيما بين المكاتب وانعدام التدريب وتقدم المواد المرجعية. وبالإضافة إلى ذلك، ارتأى ممثلون عن عدة منظمات دولية ومنظمات غير حكومية دولية أن العلاقة بين منظماتهم والمفوضية كانت تزخر بإمكانات تعاون لم تجد طريقها إلى التحقق.

٢٧ - وتبين من التقييم الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لجهود التصدي لإعصار نرجس أن الاستجابة في مجال المساعدات الإنسانية عموماً كانت استجابة إيجابية، حيث اتسع نطاق تلك المساعدات ليشمل توزيع الغذاء وتوفير المأوى وتقديم الرعاية الصحية وقطاعات حيوية أخرى. ومع ذلك، خلص التقييم إلى وجود مواطن ضعف في مجالات معينة، منها التنسيق بين المجموعات. وأوصى التقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتحسين اتصالاته ومشاوراته مع المجتمعات المحلية المتضررة بعد وقوع الكوارث.

٢٨ - أحرزت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقييماً وصفت فيه برنامجها الصحي، بأنه بمثابة "قوة دافعة مؤهلة لتوفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة"، وأن من شأنه أن يوفر خدمات أوسع نطاقاً ويفضي إلى استخدام مواردها الحالية استخداماً أفضل. وثمة حاجة إلى توفير المزيد من التمويل وتحسين أدوات الميزنة والإدارة المالية لتحقيق استدامته.

تعزيز العدالة والقانون الدولي

٢٩ - قدم المشاركون في حلقة العمل الإقليمية لبناء القدرات المشتركة بين مكتب الشؤون القانونية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن قانون المعاهدات وممارستها وتنفيذ الالتزامات التعاهدية على الصعيد الداخلي، تقييماً إيجابياً بشأن تلك الحلقة. وشكلت النساء نحو نصف عدد المشاركين البالغ ٣٦ مشاركاً. وعموماً، أبدى المشاركون رضاهم عن بيانات المتكلمين والمعلومات والمواد المقدمة، وأعربوا عن تقديرهم لما شكّله الحدث من فرصة للتواصل مع المشاركين الإقليميين وخبراء الأمم المتحدة. وطرح التقييم اقتراحات محددة ترمي إلى تحسين تنظيم حلقات العمل في المستقبل.

مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره

٣٠ - تبين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من التقييم الذي أجراه لبرنامج المتعلق بتقديم المشورة والعلاج للنساء اللواتي يواجهن مشاكل ترتبط بتعاطي المخدرات في باكستان، أن البرنامج قد حقق معظم أهدافه. فقد أظهر التقييم أن تصميم البرنامج وتنفيذه جرى في ظل الشفافية والفعالية من حيث استخدام موارده، وبرهن على اقتدار مهني ووعي بالالتزام. وأسهم البرنامج أيضاً بمعارف مكثفة بشأن تعاطي المخدرات. وقد تجاوز الطلب على البرنامج كل التوقعات. ولذا ينبغي كفالة تمويله على أمد طويل من أجل زيادة استدامته.

جيم - جودة تقارير التقييم الداخلي عموماً كانت مرضية لكنها اختلفت اختلافاً كبيراً فيما بين البرامج وداخلها

٣١ - في المتوسط، كانت جودة تقارير التقييم المشمولة بالتقييم لا بأس بها - حيث بلغت نقطة الوسط على مقياس من ٥ نقاط، مما يبيّن إمكانية أن يتراوح تقييم تلك التقارير من حيث النوعية بين تقييم ممتاز (١) وآخر رديء جداً (٥). فقد اختلفت جودتها اختلافاً كبيراً من برنامج لآخر وفيما بينها. وصنّف مدى جودة ما نسبته ١٦ في المائة من التقارير في مرتبة ممتاز بينما صنّف مدى جودة ٢٠ في المائة منها في مرتبة رديئة. والجودة هنا تتوقف جزئياً على مدى نطاق التقييم والموارد المتاحة لإنجازه. فبعض التقارير كان تقييمها مكتمل الجوانب، بينما كان البعض الآخر محدوداً للغاية (من ذلك على سبيل المثال، تقديم نتائج استقصاءات التي أجريت للمشاركين في الاجتماعات). وتوزعت التقارير العالية والمتدنية الجودة بالتساوي تقريباً فيما بين البرامج. واستأثرت ستة برامج بالتقارير السبعة التي حصلت على تقدير جودة "ممتازة". بينما استأثرت ستة برامج أخرى بالتقارير التسعة التي حصلت على تقدير جودة "رديئة".

٣٢ - وفي المتوسط، حظيت جودة المقدمات والمنهجيات والمعلومات الأساسية والنتائج وشكل تقارير التقييم بتقدير "جيد". ومع ذلك، كانت هناك أوجه ضعف مشتركة معينة. ففي كثير من الأحيان لم يتناول مُعدّو التقارير الأساس المنطقي الذي تمّ عوجه اختيار البيانات أو إيضاح الطرق المتبعة في جمع البيانات وتحليلها. واعتري الضعف تناول التقارير للتحديات أو القيود المنهجية أو كليهما، ومدى موثوقية النتائج وصحتها.

٣٣ - واعتُبر أن الكثير من النتائج كانت مسهبة للغاية في الوصف والسرود. ففي كثير من الأحيان، لم تفض التقارير إلى نتائج رئيسية واضحة. وقدّم العديد من التقارير أدلة (أرقاماً وآراءً) دون تجميعها وتوليفها على النحو المناسب. ولئن كان بعض التقارير قد قدم أدلة وافية داعمة للنتائج، فإن البعض الآخر قدم أدلة بالغت في الانتقاء أو أنها أُدرجت في مرفقات التقارير فقط. وكانت بعض النتائج مدعومة سطحياً بأدلة محدودة (من قبيل إجراء مقابلة واحدة).

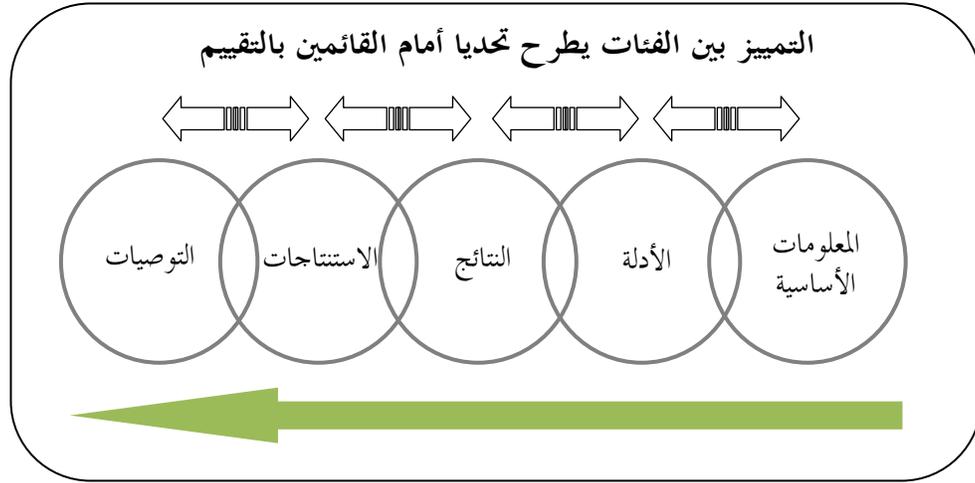
٣٤ - وتباين عمق التحليل أيضاً تبايناً كبيراً. إذ افتقرت أحياناً بعض العناصر الواردة في النتائج المعبرة عن رأي (آراء) القائمين بالتقييم، إلى أسانيد الإثبات. وفي حالات أخرى، بدت النتائج غير مدعومة بالتفكير الكافي في المعنى (المعاني) والآثار المترتبة على الحقائق. ولم توضح بعض التقارير الأسباب الأساسية الكامنة وراء الأحداث أو التغيير.

٣٥ - وفي المتوسط، صُنِّف مدى جودة الموجزات التنفيذية والاستنتاجات والتوصيات بتقدير "متوسط". فقد مثلت الاستنتاجات أضعف عنصر في التقارير المشمولة بالتقييم: أي أن بعض التقارير لم يتضمن استنتاجات، بينما تضمنت تقارير أخرى استنتاجات كانت أساسا بمثابة نتائج موجزة ولم تُضف سوى قيمة قليلة إليها.

٣٦ - ووضعت التقارير موضع التساؤل من حيث تمييزها من الناحية المفاهيمية بين المعلومات الأساسية والأدلة؛ وبين الأدلة والنتائج؛ ولا سيما بين النتائج والاستنتاجات. فلئن كان هناك تسليم بأن التمييز بين هذه الفئات لا يتسم دائما بالوضوح التام (انظر الشكل الثالث)، فإن تقارير التقييم العالية الجودة تكون واضحة من حيث تحديد مفاهيم هذه الجوانب من التقارير.

٣٧ - وفي حين أن بعض التقارير قد قدم عددا كبيرا للغاية من التوصيات التي كانت مفرطة في طابعها، فإن البعض الآخر لم يقدم إلا عددا قليلا من التوصيات البالغة القصر التي لم تكن على ما يبدو نتيجة لتحليل منهجي لجميع النتائج والاستنتاجات. ويتعين أن تكون التوصيات قابلة للتنفيذ وأن تقدم على مستويات استراتيجية مناسبة.

الشكل الثالث



دال - التقييم يخدم مجموعة متنوعة من الأهداف الهامة

٣٨ - تضمنت جميع تقارير التقييم المشمولة بالاستعراض وعددها ٧١ تقريرا، نتائج واستنتاجات عن تنفيذ البرنامج. فقد تضمن ٩٧ في المائة من التقارير جميع نواتج البرامج وشنت نتائجها وآثارها. وشمل ٨٩ في المائة من تقارير التقييم عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي جرى استعراضها، نتائج عن تصميم البرامج، فيما تم إدراج النتائج المتعلقة بالتوجيهات

في مجال السياسات، في أقل من نصف عدد التقارير المشمولة بالاستعراض (٤٥ في المائة). إذ إن مسائل السياسات هي عموماً أوسع نطاقاً من المسائل التي تعالج عمليات التنفيذ أو تحقيق نواتج بعينها، وبالتالي قد تقل وتيرة ورودها في التقييمات.

٣٩ - وبرزت أنماط مماثلة عند النظر في التوصيات المقدمة في التقارير. إذ تضمنت كل التقارير المستعرضة تقريباً توصيات عن نواتج البرامج وتنفيذها. وتضمن ٩٠ في المائة من التقارير المشمولة بالاستعراض توصيات عن النتائج والنواتج والآثار بينما تضمن ٨٦ في المائة من التقارير توصيات عن تصميم البرنامج. ومع ذلك، وردت توصيات عن التوجيهات المتصلة بالسياسات في أقل من نصف عدد التقارير المشمولة بالاستعراض (٤٥ في المائة).

٤٠ - وورد في الاستقصاء الذي أُجري لمسؤولي الاتصال ما يدعم تلك النتائج. فقد أشار ٦٥ في المائة من المجيبين إلى أن تقارير التقييم تُستخدم في برامجهم لأغراض "تحسين البرامج الراهنة". وفي ٦٢ في المائة من البرامج، استُخدمت المعلومات الواردة في التقييمات لأغراض تعلم أساليب التخطيط للبرامج و/أو التخطيط للميزانية في المستقبل. واستخدم نحو نصف عدد المجيبين (٤٨ في المائة) تقارير التقييم لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، بينما لم يستخدمها لأغراض وضع مواد التوعية أو المواد الإعلامية إلا ١٠ في المائة منهم. واستخدم ٦٢ في المائة من البرامج معلومات التقييم في تقديم التقارير إلى كبار مسؤولي الإدارة بينما استخدمها ٥٥ في المائة من تلك البرامج في تقديم التقارير إلى الهيئات الحكومية الدولية، واستخدمها ٣٩ في المائة في تقديم التقارير إلى الجهات المانحة.

٤١ - وبالنظر إلى النتائج التي أسفرت عنها تقارير التقييم عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ساد نفس التركيز على تنفيذ البرامج الحالية. فقد تمثل أكثر النتائج التي تطرق إليها ٥٥ في المائة من المجيبين، في أن التقارير أدت إلى تحسين الاستنارة والفعالية والأهمية في عملية اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ البرامج الراهنة. وتمثل ثاني ما تطرق إليه المجيبون (٥٢ في المائة منهم) في "تحسين الكفاءة التنظيمية/التنفيذية". ولم يُشر إلا ٤٥ في المائة من المجيبين إلى "تحسين أداء البرامج (فعاليتها)"، بل إن نسبة أقل منهم (٢٩ في المائة) تحدثت عن حدوث تغيير في السياسات باعتباره من النتائج المنبثقة عن تقارير التقييم.

٤٢ - وفيما يلي الآثار التي عزاها مسؤولو الاتصال إلى تقارير التقييم عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في مجالات أنشطة البرنامج، ومنهجية إدارة البرامج وتقييمها:

(أ) وزعت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات منهجيات إحصائية مختلفة على مراكز العمل الأخرى (مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا

ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي) استنادا إلى التجربة الناجحة التي تحققت في مقر الأمم المتحدة. فقد جرى توحيد الاستقصاء المتعلق بالهيئات الحكومية الدولية على نطاق جميع مراكز العمل التابعة للإدارة؛

(ب) أفادت إدارة الشؤون السياسية بأن عملها قد تعزز من خلال مقترحات الميزانية العادية المتعددة السنوات، التي استعين فيها بنتائج التقييم كأساس للتحليل؛

(ج) في إدارة شؤون الإعلام، شددت باستمرار تقييمات عمل الإدارات، على أهمية أن يكون للإدارة حضور أكثر تفاعلا على شبكة الإنترنت (على سبيل المثال، الاستعراض السنوي لعام ٢٠٠٨ للأثر الذي أحدثته البرامج في الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاستعراض السنوي لعام ٢٠٠٩ للأثر الذي أحدثته البرامج في إعادة تصميم موقع الأمم المتحدة الشبكي). فقد استجابت الإدارة إلى ذلك بأن بدأت بذل جهود ترمي إلى تغيير سياسات استخدام موقعها الشبكي الذي كان يشهد قلة تفاعل من المستعملين، وقامت بانتظام بإدراج أدوات إعلام اجتماعية في عملية التخطيط للاتصالات ابتغاء تعزيز القابلية للتفاعل؛ وهو ما لم يتسن للموقع الشبكي الرئيسي للأمم المتحدة أن يوفره؛

(د) في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ساعد التقييم على إشاعة ثقافة الإدارة القائمة على النتائج من خلال زيادة إشراك مديري البرامج. فقد كان لأنشطة التقييم أيضا دور في تحسين صياغة البرامج/المشاريع وتركيزها (على سبيل المثال، في حالة مشاريع حساب التنمية)، وتحقيق أوجه التآزر مع برنامج العمل عموما؛

(هـ) في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استخدمت نتائج التقييم في توثيق أهمية عمل المكتب دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي. وأسهمت الإجراءات التي اتخذتها اللجنة بهدف تحسين توثيق نتائج وآثار عملها في زيادة مستوى تركيز عمل اللجنة وفعاليتها.

(و) قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ باتخاذ خطوة استراتيجية نحو التحول إلى اتباع "نهج برنامجي" عند التخطيط للميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مع زيادة التركيز على نهج تنمية القدرات وإدماج العمل المتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية والميزانية العادية باعتباره نتيجة مباشرة للتوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم؛

(ز) خلص مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن التقييمات المشتركة بين الوكالات والمتزامنة مع الحدث قد ساعدت على دعم التعلم الميداني، وتحسين عمليات تقديم

المساعدة الإنسانية، وتخطي الاختناقات التي تحول دون إجراء التنسيق. فقد استُخدم تقييم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في تحسين عمليات الصندوق وزيادة تعزيز مصداقيته في أوساط الجهات المانحة. واستخدم استعراض التقييم الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام ٢٠٠٩ في تصميم الخطة الاستراتيجية للمكتب عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛

(ح) أشارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن أنشطة التقييم ساعدتها على تحسين أساليب عملها، وصياغة سياسات جديدة عن المسائل الجنسانية والمكاتب الإقليمية. وأفضى التقييم أيضا إلى تبادل المزيد من المعلومات والاتساق بين مختلف أجزاء المفوضية، وتقليل عدد الأولويات الاستراتيجية وزيادة مستوى تركيزها، وتحسين الشراكات في سياق العمل الإنساني؛

(ط) في مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ساعدت إحدى التوصيات الداعية إلى تبسيط جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات وتوحيدها المكتب على مواصلة إدراج الاجتماعات التشاورية المشتركة بين الوكالات كبند معتاد في برنامج عمله؛

(ي) ساعد التقييم، في بعض مجالات مكتب الشؤون القانونية، على تحسين الإطار الاستراتيجي عن كل من الفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣؛

(ك) أسهمت النتائج في زيادة التعاون بين شعب مؤئل الأمم المتحدة، حسب المبين في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل التي وضعها المؤئل؛

(ل) في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ارتبط نظام الامتثال لتوصيات التقييم ارتباطاً مباشراً بتحسين الأداء. إذ يتولى مكتب خدمات التقييم تجميع المعلومات المتعلقة بمدى امتثال الشُّعب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثم يستخدمها المدير التنفيذي لبرنامج البيئة كمقياس يبين حالة أداء مديري الشُّعب؛

(م) في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شكل أحد تقارير التقييم أساساً لتنظيم حلقة عمل المفوضية وشركائها بهدف إعادة توجيه عمل المفوضية. وقد شكّل تقرير آخر أساساً استُرشد به في اتخاذ القرار التنفيذي بإصلاح هيكل المفوضية. ونتيجة لذلك، أنشئت دائرة إدارة سلسلة الإمدادات بمواصفات معززة ونُقلت من جنيف إلى بودابست.

هاء - نظرة عامة على ممارسات التقييم وقدراته على مستوى البرامج في الأمانة العامة

شهدت الموارد المخصصة للتقييم في الأمانة العامة ركوداً

٤٣ - تبين من نتائج التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية عام ٢٠٠٧ للقدرات والاحتياجات في الأمانة العامة للأمم المتحدة وجود قصور في القدرة على التقييم على المستوى المركزي وعلى مستوى البرامج والبرامج الفرعية، نتيجة لعدم كفاية الموارد المالية والموارد من الموظفين، وتباين الكفاءات، وانعدام الدعم من جانب القيادات العليا^(٩).

٤٤ - وما زالت ميزانيات التقييم منخفضة. ولم يستمر خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ التحسن الذي شهدته الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الشكل الرابع). وبلغت الموارد المقررة لأنشطة الرصد والتقييم في الأمانة العامة عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ما قدره ٥١ مليون دولار. غير أن الزيادة التي تبلغ ٦,٤ مليون دولار^(١٠) المقدمة لأنشطة الرصد والتقييم كانت دون مستوى الزيادة النسبية في مجموع الموارد بين فترتي السنتين. وهكذا، انخفضت النسبة المخصصة من الميزانية لموارد الرصد والتقييم من ٠,٤٢ (٢٠٠٨-٢٠٠٩) إلى ٠,٣٧ (٢٠١٠-٢٠١١) في المائة. وتمثل النسبة الحالية تقريبا ثلث الحد الأدنى للمستوى العام المقترح لقدرات التقييم، وهو تخصيص ما بين ١ و ٣ في المائة من مجموع تكاليف البرامج لأنشطة التقييم (IED-2006-006، الفقرة ٣٠).

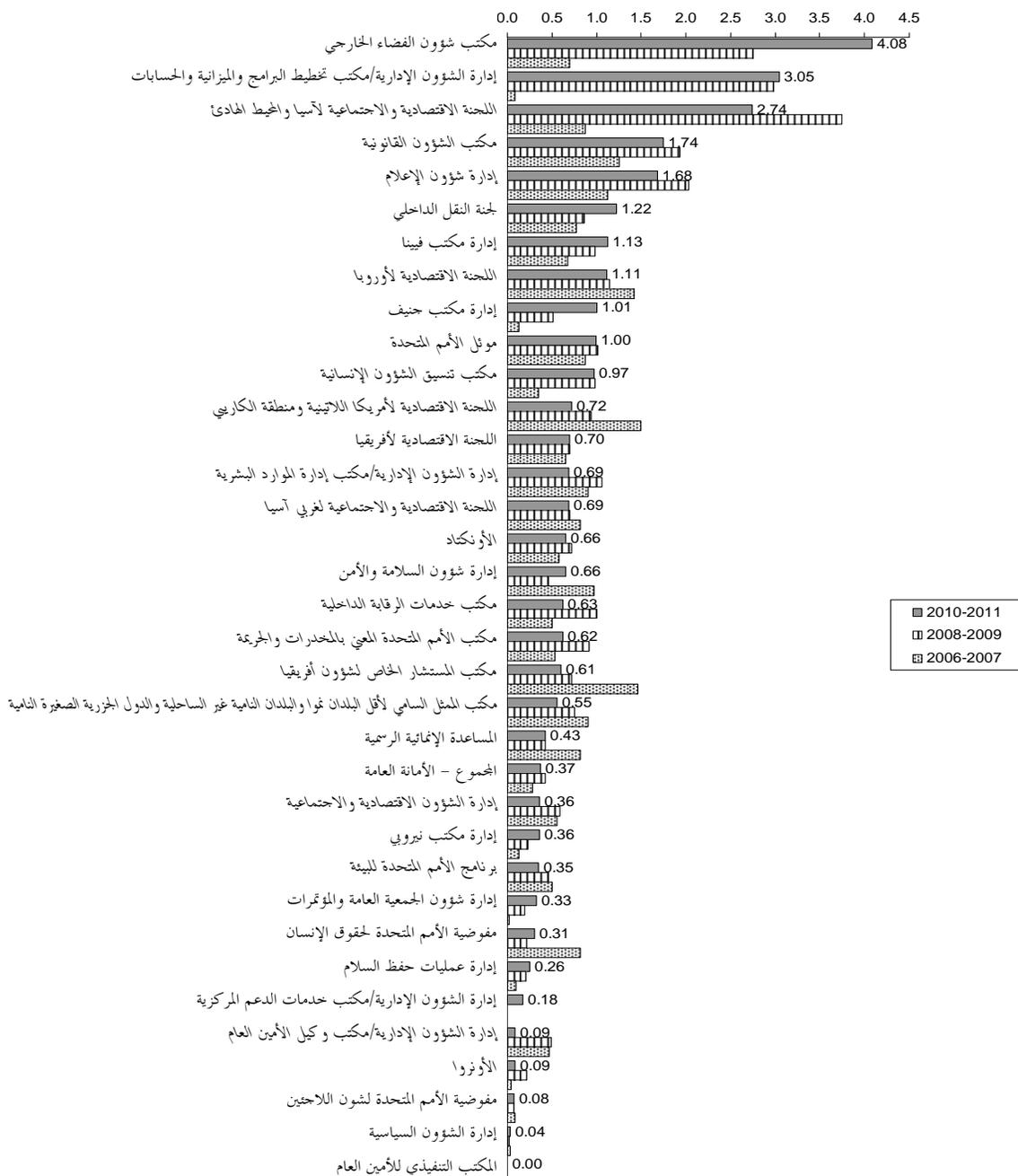
٤٥ - وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، خصصت تسعة برامج موارد للرصد والتقييم بلغت ١ في المائة أو أكثر، في حين حققت ١٠ برامج هذا المستوى في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأفاد العديد من مسؤولي الاتصال (١٥ مسؤولاً أي ما يعادل ٥٦ في المائة من المقيمين) بأن عدم كفاية الموارد هو أكبر عائق أمام برامجهم في مجال إدارة التقييمات وإجرائها.

(٩) الوثيقة A/64/63، الفقرة ٤٣. انظر أيضا تقييم القدرات والاحتياجات في مجال التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (IED-2006-006).

(١٠) تستند هذه الأرقام إلى الفحص الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية/شعبة التفتيش والتقييم للمزمات الميزانية بالنسبة لكل برنامج على حدة، وتختلف عن الأرقام المقدمة في الوثيقة A/64/6 (المقدمة)، الفقرة ٦١.

الشكل الرابع

نسبة موارد التقييم من مجموع موارد البرامج (نسبة مئوية)

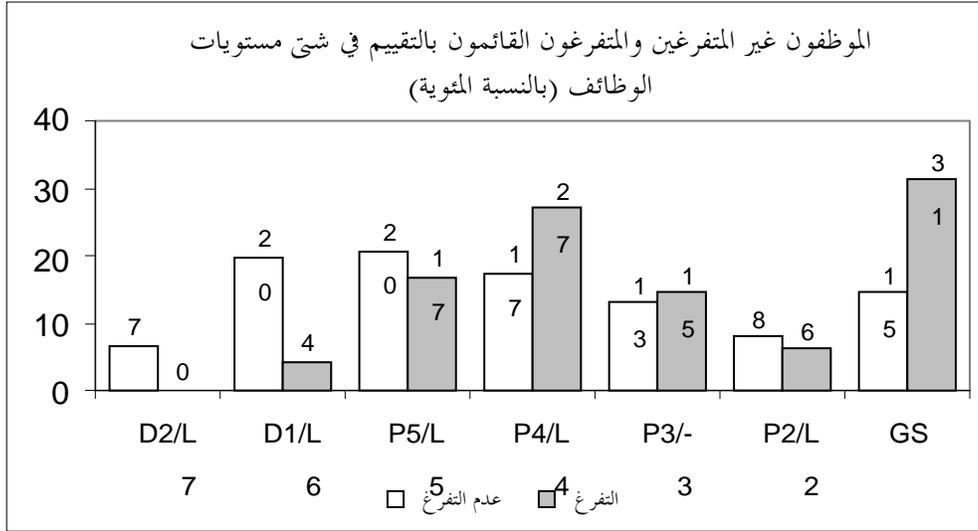


ملاحظة: تشير الأحرف المائلة إلى البرامج التي شهدت تراجعاً في موارد التقييم كنسبة من الميزانية الإجمالية بين الفترتين 2008-2009 و 2010-2011.

المصدر: التحليل الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمزمات الميزانية عن الفترات 2010-2011 و 2008-2009 و 2006-2007، (A/64/6 و A/62/6 و A/60/6).

٤٦ - وفي حين لم تبلغ خمسة برامج (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الشؤون الإدارية والمكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي) عن تخصيص موظفين لأنشطة التقييم، فقد أوضحت برامج أخرى أن ما بين موظف واحد و ٤٩ موظفا قد قاموا بإجراء عمليات التقييم أو بإدارتها. وبالإجمال، قام ١٧٠ موظفا في الأمانة العامة بأنشطة التقييم، وإن قام بذلك ١٢٢ موظفا من بين هؤلاء على أساس عدم التفرغ. ولم يخص سوى ١١ برنامجا موظفين للتقييم على أساس التفرغ. وكانت توجد لدى هذه البرامج عادة وحدات تقييم مستقلة. واستخدم اثنان من البرامج موظفين متفرغين وغير متفرغين، بينما كان جميع الموظفين المعنيين بعمليات التقييم في ١٣ برنامجا يضطلعون بمهام أخرى. ويبين الشكل الخامس توزيع الموظفين غير المتفرغين والمتفرغين القائمين بالتقييم حسب مستويات الوظائف.

الشكل الخامس



تنفيذ خطط التقييم غير مضمون

٤٧ - في عمليات تقييم اتفاقات ٢٣ من كبار المديرين لعام ٢٠٠٩ مع الأمين العام، اعتبر تحقيق هدف "تنفيذ خطط التقييم الذاتي" "مرضيا" بنسبة ٧٨ في المائة. غير أن الاتفاقات وخطط تقييم البرامج عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أظهرت اختلافات كبيرة فيما يتعلق بدرجة التفصيل المقدمة.

٤٨ - ولم يعد الإنجاز المتوقع "إجراء تقييم ذاتي فعال ومنتظم لجميع البرامج والبرامج الفرعية" يشكل جزءاً من اتفاقات كبار المديرين لعام ٢٠١٠ مع الأمين العام. وذلك يشير القلق، إذ أفاد ٤٢ في المائة فقط من مسؤولي الاتصال أن إدارتهم قد وضعت نظام "تتبع و/أو رصد رسمي لخطة التقييم (لفترة السنتين)". كما تبين من عمليات التفتيش التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على أنشطة الرصد والتقييم على مستوى البرامج أن وصف وظائف المديرين لا تتضمن دائماً مهام الرصد والتقييم^(١١).

تواجه عمليات التقييم على مستوى البرامج تحديات متعددة

٤٩ - أظهرت عمليات التفتيش على الرصد والتقييم على مستوى البرامج درجة كبيرة من الدقة في الإبلاغ عن إنجاز النواتج لإدراج ذلك في تقرير الأمين العام عن أداء البرنامج لفترة السنتين^(١٢). إلا أن البرامج واجهت تحديات كبيرة في تقديم التقارير عن النتائج التي حققتها في يتصل بالنواتج المنجزة حتى ذلك الوقت. وبالنسبة لجميع البرامج، وضعت الجمعية العامة مؤشرات إنجاز تستخدم لقياس درجة الإنجاز في نهاية فترة الميزانية. ولم يحدد بشكل سليم ما بين ١١ و ٤٤ في المائة من البرامج التي خضعت للتفتيش حتى الآن البيانات اللازمة لقياس مؤشرات إنجازها وتقييم تحقيق النتائج المتوقعة^(١٣). وإضافة إلى ذلك، فإن مؤشرات الإنجاز المشار إليها كمقاييس^(١٤) في بيانات النتائج التي تصف فيها البرامج حالة تحقيق إنجازاتها المتوقعة، لا تمثل سوى ما بين ٤٤ و ٨٥ في المائة. ومن ثم، لا يتضمن تقرير البرامج عن تحقيق إنجازاتها المتوقعة، في ما يتراوح بين ١٥ و ٥٦ في المائة من الحالات، إشارة إلى المقياس الذي حددته الجمعية العامة. ولم يستخدم بالكامل، على النحو المتوخى، نظام التقييم الذي وُضع.

٥٠ - وجاء في ردود مسؤولي الاتصال على الاستقصاء أن الصعوبات المتصلة بالبيانات تشكل واحدة من العقبات الكبرى الثلاث التي واجهتها البرامج في إدارة وإجراء عمليات التقييم الذاتي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن العقبات ما يلي:

(١١) انظر على سبيل المثال، التقارير عن عمليات تفتيش الأونكتاد، (IED-10-010، الفقرتان ٢٧ و ٢٨)؛ وإدارة شؤون السلامة والأمن (IED-11-001، الفقرة ٤٥)؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (IED-09-005، الفقرة ٢٧).

(١٢) أظهر القياس أن نسبة الدقة ٩٠ في المائة وأكثر فيما عدا عمليات التفتيش على الرصد والتقييم في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث أدى استخدام منهجية مختلفة إلى قيم أدنى.

(١٣) انظر التقارير عن التفتيش على الرصد والتقييم في الأونكتاد (IED-10-010، الفقرة ١٧)؛ وإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني (IED-10-001، الفقرة ١٧).

(١٤) انظر التقارير عن التفتيش على الرصد والتقييم في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني (IED-11-001، الفقرة ١٥)، وإدارة شؤون السلامة والأمن (IED-11-001، الشكل ٢).

- (أ) عدم اتساق البيانات وعدم توافرها وعدم إمكانية الاعتماد عليها؛
 (ب) صعوبة الحصول على ردود كافية؛
 (ج) عدم التمكن من الحصول على البيانات واستخراجها بسهولة من النظم المتشعبة؛
 (د) عدم ملائمة الأدوات لجمع بيانات مجدية.
- ٥١ - وتتضمن ثقافة تقييم البرامج عقبة أخرى. وقد حدد مسؤولو الاتصال بشكل خاص التحديات التالية:

- (أ) مقاومة من جانب الزملاء لأنشطة التقييم؛
 (ب) مقاومة الإدارة؛
 (ج) التغلب على الخوف من عمليات التقييم لدى مديري البرامج؛
 (د) عدم التزام الإدارة العليا بالتقييم الذاتي؛
 (هـ) انعدام وتجاهل كامل للدعم من الإدارة العليا؛
 (و) عدم رغبة كبار المديرين في معالجة القضايا الهيكلية الصعبة؛
 (ز) عدم اكتراث مديري البرامج والمشاريع.
- ٥٢ - وأخيراً، كانت سمات مهمة التقييم نفسها تتضمن عقبات أمام إجراء عمليات التقييم الذاتي وإدارتها. ومن العقبات التي أوردتها مسؤولو الاتصال ما يلي:
- (أ) عدم وجود وظيفة تقييم على أساس التفرغ؛
 (ب) عدم تعيين مكتب للتقييم الذاتي؛
 (ج) انعدام قدرة مكرسة للتقييم الذاتي؛
 (د) عدم وجود سياسة للتقييم؛
 (هـ) عدم الاستقلال والحياد؛
 (و) الاعتماد الدائم على التقييم الخارجي؛
 (ز) التحديات المتعلقة بوضع سياسات وإجراءات مكرسة للتقييم؛
 (ح) عدم وجود مبادئ توجيهية عملية.

سياسات التقييم ووحدات التقييم المستقلة تعزز مهام التقييم على مستوى البرامج

٥٣ - ذكر مسؤولو الاتصال أنه، في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كانت هناك سياسات تقييم لدى ١٥ برنامجاً، ووضعت هذه السياسات أو استكملت في ١١ برنامجاً بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وفي حين أن ذلك يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالبرامج السبعة التي كانت لها سياسات تقييم في نهاية عام ٢٠٠٦ (IED-2006-006، الفقرة ٥٩)، فإنه لا يوجد حتى الآن سياسة تقييم محددة (غير الأنظمة الواردة في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم) في أكثر من نصف برامج الأمانة العامة^(١٥).

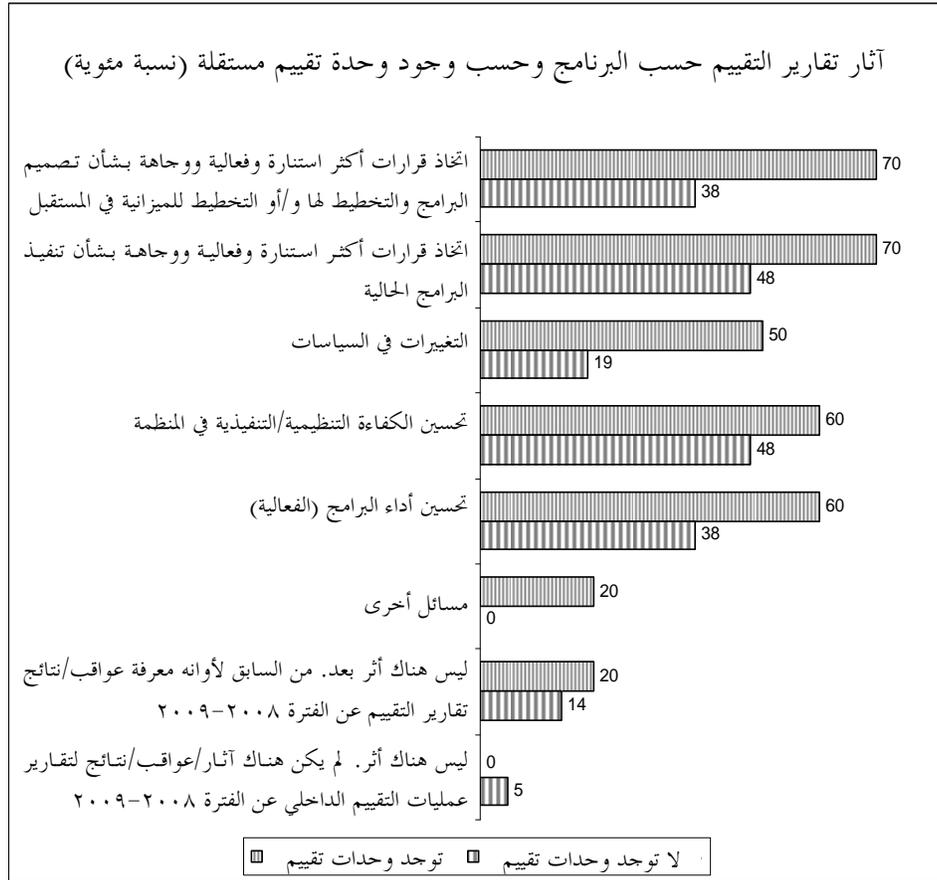
٥٤ - ولضمان استقلال مهمة التقييم، يوصي فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بإنشاء وحدة تقييم مستقلة. وأبلغ عشرة من مسؤولي الاتصال أن في برامجهم "وحدة أو مكتبا مستقلا مكرسا خصيصا لعمل التقييم"^(١٦). ورغم أن الفريق يوصي المديرين بتقديم التقارير مباشرة إلى رؤساء مختلف الإدارات، فإنه لا يتوافر هذا الهيكل إلا في نصف وحدات التقييم المستقلة. وفي الإدارات التي لا توجد فيها وحدات تقييم مستقلة، تسند مهمة التقييم إلى وحدات العمليات، ويتولى تنسيقها عادة مكتب رئيس الإدارة.

٥٥ - ويظهر الشكل السادس وصف مسؤولي الاتصال للتائج المستقاة من تقارير التقييم التي أصدرتها البرامج في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وما إذا كان للبرنامج وحدة تقييم مستقلة. ومن المرجح أن تحدث تقارير التقييم آثارا مفيدة في البرامج التي تضم وحدات تقييم مستقلة. والفرق يسترعي الانتباه بصفة خاصة فيما يتعلق بالتغيرات في السياسات، التي أبلغ عنها ٥٠ في المائة من البرامج التي تضم وحدات تقييم مستقلة، ولم يبلغ عنها سوى ١٩ في المائة من البرامج التي لا توجد فيها هذه الوحدات.

(١٥) البرامج الستة عشر التي لم تكن لديها سياسة تقييم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ هي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا (اعتمدت سياسة تقييم عام ٢٠١٠) والمكتب التنفيذي للأمن العام، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والأونكتاد، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

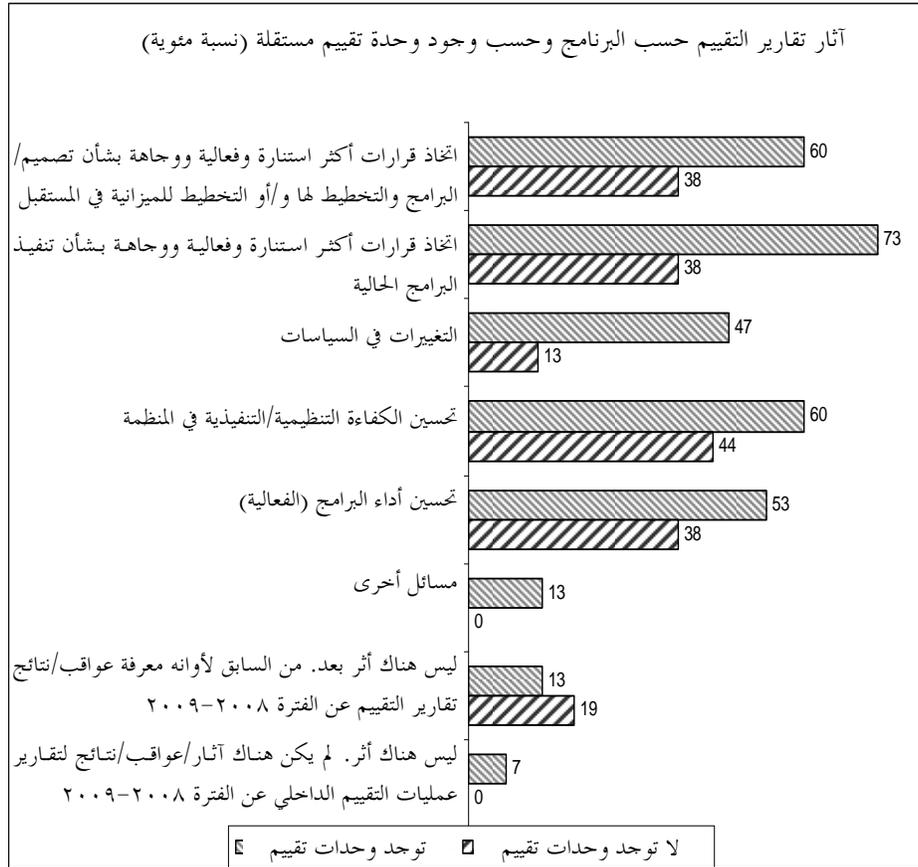
(١٦) إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، وإدارة شؤون الإعلام، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولجنة النقل الداخلي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الشكل السادس



٥٦ - ويلاحظ أثر مماثل عند المقارنة بين العواقب المذكورة الناشئة عن عمليات التقييم عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي أجريت للبرامج التي لديها سياسات تقييم أو ليست لديها تلك السياسات (الشكل السابع). غير أنه ينبغي تفسير تلك النتائج بحذر. فهناك عوامل كثيرة تؤثر في مدى الأثر الناشئ عن تقارير التقييم. ووجود سياسة و/أو وحدة تقييم يؤثر إيجابيا في فائدة التقييم في برنامج ما، ويرتبط بما إذا كانت هناك عمليات وإجراءات للتقييم (الشكل الثامن).

الشكل السابع



الشكل الثامن



المصدر: الاستقصاء الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لمسؤولي الاتصال في البرامج.

٥٧- وأخيراً، فإن وجود سياسة للتقييم قد أثر إيجابياً في مدى جودة التقييم عموماً، بينما لم يؤثر فيها مدى وجود وحدة تقييم مستقلة. وفي حين سجلت جميع تقارير التقييم الواردة في تقييم الجودة درجة متوسطة قدرها ٢,٦٢ (بين "جيد" و "معقول")، فقد بلغ متوسط درجة جودة التقارير الصادرة عن البرامج التي تضم وحدات تقييم مستقلة ٢,٥٥، وبلغ متوسط درجة جودة البرامج التي لها سياسات تقييم ٢,٣٣ ("ممتاز" = ١ و "ضعيف جداً" = ٥). وليس للنتيجة الأولى معنى من الناحية الإحصائية، بينما للنتيجة

الثانية معنى من تلك الناحية. أي أن جودة تقارير التقييم أفضل بكثير في البرامج التي لديها سياسات تقييم.

التقييم لم يصبح بعد وظيفة من وظائف الإدارة تحظى بقبول تام

٥٨ - استجابة للطلب الذي وُجه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتسمية أكثر ثلاثة جوانب مُجدية في إدارة عمليات التقييم و/أو إجراءاتها، جاء الرد من نصف مسؤولي الاتصال تقريبا بذكر عوامل ذات صلة بالتقييم في حد ذاته (فهو يوفر "فرصة للانخراط في عملية تشاركية جماعية وقائمة على الدروس المستفادة لمعرفة كيفية إنجاح المهام وكيفية أدائها على نحو أفضل"، أو أنه يساهم في "التركيز على جمع الإحصاءات ذات الصلة كي تراجعها الإدارة وتقييمها"). واستشهد مسؤولو الاتصال الآخرون بمواضيع أكثر ارتباطا بأنشطة البرامج، (فعلى سبيل المثال، تعتبر هذه العملية "زاخرة بالمعلومات ومفيدة لتحقيق النجاح في الإنجاز الكامل لأنشطة/نواتج البرامج الفرعية" و "تحسين البرامج" و "تحقيق التماسك عبر مختلف القطاعات"). وكانت مسائل إدارية من قبيل "خلق بيئة تتسم بالشفافية والمساءلة"، و "إبداء وتلقي ملاحظات وتعليقات حقيقية بشأن إدارة البرامج"، و حقيقة أن "عرض نتائج التقييم الذاتي قدم لمديري المستوى الأدنى إمكانية الوصول المباشر إلى مديري الإدارة العليا لمناقشة المسائل الهيكلية ومعالجتها"، من بين الجوانب المُجدية الملحوظة الأخرى التي حققها إجراء التقييمات.

٥٩ - وقد أدت نتائج عمليات التفتيش التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الرصد والتقييم على مستوى البرامج، التي وُجّهت إلى فئات أكبر حجما، إلى التقليل من الصورة الإيجابية العامة التي أظهرتها وظيفة التقييم على إثر الاستقصاء الذي أجري لمسؤولي الاتصال. فعلى سبيل المثال، قوبل التزام الإدارة بإجراء الرصد والتقييم بآراء مختلطة في المقابلات التي أُجريت مع موظفين مؤتم الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وارتأى الموظفون أن الإدارة تلتزم بإجراء الرصد والتقييم فقط عند الاقتضاء، وأنه عموما، لم ينظر كبار موظفي البرنامج إلى الرصد والتقييم باعتباره جزءا لا يتجزأ من الثقافة الإدارية^(١٧). وكشفت عمليات التفتيش التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الرصد والتقييم في إدارات أخرى عن نتائج مماثلة^(١٨). وقد خلص المكتب، في كثير من

(١٧) انظر تقرير التفتيش على الرصد والتقييم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ الأونكتاد (IED-10-010)، الفقرتان ٢٨ و ٤٢).

(١٨) انظر تقرير التفتيش على الرصد والتقييم في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، (IED-09-005، الفقرة ٢٦) وإدارة الشؤون الإدارية (IED-10-002، الفقرة ٢٣).

الأحيان، إلى أن المديرين لا يدركون مسؤولياتهم المتعلقة بالرصد والتقييم^(١٩). وفي الاستقصاءات، قام بعض المديرين بوضع الفائدة التي تعود من تقييم أداء البرامج، وتطوير البرامج المقبلة، والتعلم من التجربة، وكذلك فعالية أدوات الرصد والتقييم في تحقيق أهداف الإدارات، في درجة تصنيفية أدنى من تلك التي وضعها فيها غير المديرين^(٢٠). واعتبر بعض الموظفين أن عملية الرصد والتقييم لم تكن تُدار على نحو فعال في كثير من الأحيان، وبالتالي اعتبرها الموظفون مجرد ممارسة إدارية ضئيلة القيمة بالنسبة لعملهم^(٢١). وقد خلصت عمليات التفتيش إلى نتيجة مفادها أن التنفيذ الكامل لبرنامج شامل من برامج التقييم الذاتي يتطلب التزاماً قوياً على جميع مستويات الإدارة العليا.

واو - أنشطة التقييم وخطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٦٠ - تحديداً لأولويات التقييم، يستخدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أسلوباً منهجياً استراتيجياً في التخطيط يستند إلى تقييم المخاطر، ويتضمن ١٢ مؤشراً غير مباشر للخطر، وجرى العمل بتلك المؤشرات عام ٢٠٠٧. وقد عرض التقرير السابق عن فترة السنتين (A/64/63) هذا الأسلوب بالتفصيل.

٦١ - وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، انتهى مكتب خدمات الرقابة الداخلية من إجراء التقييمات التالية (أسفرت عن تقديم ١١ تقريراً):

- (أ) التقييم المتعمق للشؤون السياسية؛
- (ب) التقييم المتعمق لمكتب إدارة الموارد البشرية؛
- (ج) التقييم البرنامجي لمفوضية حقوق الإنسان؛
- (د) التقييم البرنامجي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛
- (هـ) تقييم مواضيع الدروس المستفادة؛
- (و) تقييم مواضيع العمل البيئي الذي تقوم به الأمانة العامة؛
- (ز) تقييم مواضيع هيئات الأمم المتحدة التنسيقية؛

(١٩) انظر تقرير التفتيش على الرصد والتقييم في إدارة شؤون السلامة والأمن (IED-draft، الفقرة ٤٠).
 (٢٠) استناداً إلى تقرير التفتيش على الرصد والتقييم في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، المرفق السادس والشكل ٦).

(٢١) المرجع نفسه، الفقرة ٥٢.

- (ح) التقييم المتعمق لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛
- (ط) تقييم مواضيع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار عمليات حفظ السلام؛
- (ي) التقييم المخصص لصندوق بناء السلام؛
- (ك) التقييم المخصص للمبادرة التي طرحتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمتعلقة بالإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات على النطاق العالمي.
- ٦٢ - وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، من المقرر أن ينتهي مكتب خدمات الرقابة الداخلية من إجراء ٢٦ تقييماً تغطي المواضيع التسعة التالية:
- (أ) تقييم برنامج الأونروا؛
- (ب) تقييم برامج إدارة الشؤون الإدارية (أنجز تقريران موجزان وستة تقارير لسته مكاتب هي: مكتب وكيل الأمين العام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي)؛
- (ج) تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تقرير موجز واحد و ١٠ تقارير للبرامج الفرعية)؛
- (د) تقييم مواضيع مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛
- (هـ) تقييم مواضيع الشراكات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وقطاع الأعمال لمعالجة مسألة تغير المناخ؛
- (و) تقييم برنامج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا؛
- (ز) تقييم برنامج بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛
- (ح) تقييم برنامج بعثة الأمم المتحدة في السودان؛
- (ط) تقييم مواضيع تعاون إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع المنظمات الإقليمية.

٦٣ - وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٩/٦٤، استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن التقييم، على النحو الوارد في تقريرها عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين

(A/64/16، الفصل ثانياً - باء). وقد اختارت اللجنة تقييم برامج إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للنظر فيه في دورتها الحادية والخمسين في عام ٢٠١١، وتقييم مواضيع تعاون إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع المنظمات الإقليمية كي تنظر فيه الهيئة الحكومية الدولية المعنية (المرجع نفسه، الفقرة ٤١).

٦٤ - وسيواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية دورته للتقييم البرنامجي ومدتها ١١-١٣ عاماً، وذلك لتقييم جميع برامج الأمانة العامة. ويعرض الجدول ١ خطة تقييم الإدارات في دورة مدتها ١٢ عاماً.

الجدول ١

دورة مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء التقييمات البرنامجية على مدار مدة ١٢ عاماً

البرنامج	
(مصنف عن طريق تقييم المخاطر بشعبة العام الذي أُجْز فيه التقييم أو خطط فيه لإجرائه التفريغ والتقييم)	
١ -	إدارة عمليات حفظ السلام
٢ -	إدارة الدعم الميداني
٣ -	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
٤ -	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٥ -	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٦ -	إدارة الشؤون الإدارية (بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا)
٧ -	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
٨ -	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٩ -	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٠ -	الأونروا
١١ -	إدارة الشؤون السياسية
١٢ -	موتل الأمم المتحدة
١٣ -	الأونكتاد
١٤ -	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١٥ -	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

البرنامج	
مصنف عن طريق تقييم المخاطر بشعبة	العام الذي أُجْز فيه التقييم أو خطط فيه لإجرائه (تُبين التقييمات المخطط لها بالحروف المائلة)
١٦ -	إدارة شؤون السلامة والأمن
١٧ -	مكتب شؤون نزع السلاح
١٨ -	المكتب التنفيذي للأمين العام
١٩ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢٠ -	إدارة شؤون الإعلام
٢١ -	مركز التجارة الدولية
٢٢ -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٣ -	مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٢٤ -	مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٥ -	مكتب شؤون الفضاء الخارجي
٢٦ -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٢٧ -	مكتب الشؤون القانونية
٢٨ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٦٥ - وبنهاية فترة السنتين الحالية، سيكون مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد استكمل تقييمات برامج إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الممثل السامي المعني لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، والأونروا، ومفوضية حقوق الإنسان، وإدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، يُخطط مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإتمام إجراء تقييمات برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولكي يُحقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية هدفه المتمثل في دورة تقييم برنامجي مدتها ١١-١٣ عاماً من أجل تقييم جميع برامج الأمانة العامة، سيسعى إلى الانتهاء من إنجاز التقييمات الثلاثة عشرة المتبقية على مدى الست سنوات التالية. إضافة إلى ذلك، فمن أجل رصد متابعة التوصيات التي أقرتها لجنة البرنامج والتنسيق، سيواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية برنامجه المكلف به المتمثل في إجراء استعراضات كل ثلاث سنوات.

٦٦ - وفيما يتعلق بتقييم عمليات حفظ السلام (بتمويل من حساب الدعم)، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولأول مرة، تقييمات "البعثة برمتها"، بدءاً بتقييم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٩. وانتهت شعبة التفتيش والتقييم، في عام ٢٠١٠، من إجراء تقييمات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأجرت في عام ٢٠١١ تقييماً لبعثة الأمم المتحدة المتحدة في السودان. وبالنسبة لعام ٢٠١٢، يعتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييمات لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعد ذلك إما إجراء تقييم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أو إعادة تقييم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وصولاً إلى فهم أفضل لكيفية تأثير الكوارث في مهمة ما والكيفية التي يمكن بها التخفيف من آثارها. ونظراً إلى العدد الحالي لبعثات حفظ السلام (١٤ بعثة)، ثمة حاجة إلى أربع سنوات أخرى لتقييم البعثات المتبقية، في ظل المستويات الحالية من الموارد.

٦٧ - وفي عام ٢٠٠٩، شرعت شعبة التفتيش والتقييم في سلسلة عمليات تفتيش شملت الرصد والتقييم وذلك لفحص بيانات التقارير عن أداء البرامج والتحقق من صحتها، وتقييم مدى جودة التقييم الذاتي الذي تجريه البرامج كوسيلة من وسائل الرصد وإبلاغ الأمين العام والدول الأعضاء بمدى موثوقية نتائج البرامج المبلغ عنها ومدى قدرة تلك البرامج على التعلم والتحسين.

٦٨ - ومنذ عام ٢٠٠٩، ما برح مكتب خدمات الرقابة الداخلية يجري عمليات تفتيش على الرصد والتقييم بمعدل ثلاث عمليات تفتيش في السنة. ونظراً إلى أن الأسلوب المنهجي والقدرة على إجراء عمليات التفتيش المذكورة قد ترسخا الآن، يُخطط المكتب لتحقيق مزيد من الكفاءة في عمله، ويسعى إلى تحقيق معدل من خمس إلى ست عمليات تفتيش في السنة. ويهدف المكتب إلى الانتهاء على نحو فعال من تغطية التفتيش على الرصد والتقييم بالنسبة لجميع البرامج بحلول عام ٢٠١٤، في دورة مدتها ست سنوات، وهي أطول من الهدف المنشود المتمثل في دورة مدتها أربع سنوات (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

عمليات التفتيش على الرصد والتقييم التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البرنامج	مصرف عن طريق تقييم المخاطر بشعبة التفتيش العام الذي أُخِز فيه التقييم أو خطط فيه لإجرائه (تُبين التقييمات المخطط لها بالحروف المائلة)
١ -	إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني ٢٠١٠
٣ -	مفوضية حقوق الإنسان ٢٠١١
٣ -	برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١١
٤ -	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٣
٥ -	إدارة الشؤون الإدارية (بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا) ٢٠١٠
٦ -	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٠١١
٧ -	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠٠٩
٨ -	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٠٠٩
٩ -	الأونروا ٢٠١١
١٠ -	إدارة الشؤون السياسية ٢٠١٢
١١ -	ممثل الأمم المتحدة ٢٠١٢
١٢ -	الأونكتاد ٢٠١٠
١٣ -	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٩
١٤ -	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ٢٠١٢
١٥ -	إدارة شؤون السلامة والأمن ٢٠١١
١٦ -	مكتب شؤون نزع السلاح ٢٠١٢
١٧ -	المكتب التنفيذي للأمين العام ٢٠١٢
١٨ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٣
١٩ -	إدارة شؤون الإعلام ٢٠١٣
٢٠ -	مركز التجارة الدولية ٢٠١٣
٢١ -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٠١٣
٢٢ -	مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ٢٠١٤

البرنامج	(مصنف عن طريق تقييم المخاطر بشعبة التفتيش العام الذي أُجْز فيه التقييم أو خطط فيه لإجرائه والتقييم)	(تُبين التقييمات المخطط لها بالحروف المائلة)
٢٣ - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا ٢٠١٤ والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية		
٢٤ - مكتب شؤون الفضاء الخارجي	٢٠١٤	
٢٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٢٠١٤	
٢٦ - مكتب الشؤون القانونية	٢٠١٤	
٢٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٠١٤	

٦٩ - وإضافة إلى هذا البرنامج الموحد الحالي لعمليات التفتيش على الرصد والتقييم، يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء عمليات تفتيش مخصصة لمواجهة المخاطر التي تم تحديدها. وفي عام ٢٠٠٩، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية عملية تفتيش على الموارد البشرية والممارسات الإدارية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

اختيار مواضيع التقييم لتنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق

٧٠ - والأمر متروك للجنة البرنامج والتنسيق في أن تدرس أي تقييمات ترغب في استعراضها في دورتها الثالثة والخمسين عام ٢٠١٣، من ضمن التقييمات الواردة في خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وأن تطلب من المكتب إجراء تقييمات إضافية غير مدرجة حالياً في خطة عمله. وتشمل تقييمات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إجراء تقييمات برامج مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإضافة إلى هذه التقييمات البرنامجية، قد ترغب لجنة البرنامج والتنسيق في أن تنظر في التقييم المواضيعي المقرر إجراؤه لنظام العدل الداخلي في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو موضوع تم اختياره عن طريق تقييم استراتيجي للمخاطر أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

متابعة الإجراءات التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق

٧١ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها التاسعة والأربعين، بأن يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحسين منهجيته المتعلقة بإجراء التقييمات وإضفاء المزيد من الدقة

عليها كي تسفر عن استدلالات واستنتاجات أكثر فائدة (A/64/16، الفقرة ٤٣). وقد استجاب مكتب خدمات الرقابة الداخلية لهذه التوصية باتخاذ الإجراءات الخمسة التالية:

(أ) قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تدريبا فنيا في مجال منهجيات التقييم لموظفي المكتب: بعقد حلقات عمل تدريبية عن مجموعات التركيز، ومهارات إجراء المقابلات الشخصية، وتحليل مدى جودة البيانات، والبرامجيات الحاسوبية المتعلقة بالتحليل الإحصائي؛ وعقد سلسلة من الحلقات الدراسية التي تغطي مختلف المواضيع، بما في ذلك تقييم الأثر؛ وتنظيم محاضرات عن تصميم التقييمات والنماذج والنظريات المنطقية المطبقة على البرامج. وحضر بعض الموظفين أيضا تدريبا عن التقييم قدمه معهد خبراء التقييم، وهو منظمة مكرسة لتعزيز المهارات المهنية في مجال التقييم؛

(ب) وأدخل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أسلوب إجراء التقييم اللازم لبعثات حفظ السلام برمتها، لدى إجراء تقييمات برامج عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان؛

(ج) واضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوضع وتحسين أحد مكونات استقصاء آراء السكان المحليين من أجل تنفيذ تقييمات برنامجية، حسب الاقتضاء، حيث استُخدم ذلك المكون في إجراء تقييمات لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والأونروا؛

(د) وفي عام ٢٠٠٨، طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم خارجي للأقران لتحديد مدى استقلالية العمل التقييمي الذي يضطلع به ومصداقيته وفائدته. وكان استعراض الأقران الذي أُجري تحت رعاية فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وبالتعاون مع شبكة تقييم التنمية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية، قد خلص إلى نتائج إيجابية قوية بشأن استقلالية مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يجريه من تقييمات، وارتياح عام عن مصداقية ما ينتجه من عمل. وأوصى الاستعراض، في جملة أمور، بأن يضطلع المكتب بتنفيذ عملية أوسع نطاقا لتبادل التقييمات بهدف زيادة فائدتها، وبخاصة لأغراض التعلم؛

(هـ) وفي عام ٢٠٠٩، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لمدى جودة تقاريره التي أنجزها خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وذلك من خلال استقصاء آراء الجهات المعنية واستعراض مستقل أجراه خبير استشاري خارجي (انظر الفقرة ٦، الحاشية ٤). وقد خلص الخبير إلى أن ٧٥ في المائة من تقارير الشعبة بشأن التقييم و ٤٣ في

المائة من تقاريرها بشأن التفتيش كانت "جيدة". ولم يحصل أي من التقارير التي دُرست على تقييم يقل عن "متوسط" من حيث الجودة. وقد تبين أن التوصيات والتائج كانت أفضل الفروع في تقارير الشعبة، في حين ما زال هناك مجال لتحسين المنهجية والمرفقات والاستنتاجات.

٧٢ - وأوصت اللجنة أيضا بأن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتوجيه انتباه شتى الأمانات إلى ضرورة تقييم أثر برامجها، وإجراء تقييمات متعمقة لها وفقا للقواعد والأنظمة القائمة (A/64/16، الفقرة ٤٤). وقد استجاب المكتب لتلك التوصية على النحو التالي:

(أ) قام المكتب بإبلاغ جميع مسؤولي الاتصال المعنيين بالتقييم في الأمانة العامة بهذه التوصية؛

(ب) شارك المكتب في فرقة العمل المعنية بتقييم التأثير التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، والتي وضعت مذكرة مفاهيمية بشأن تقييم التأثير في الأمم المتحدة. وتبادل المكتب هذه المذكرة مع جميع مسؤولي الاتصال المعنيين بالتقييم في الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، سيشترك المكتب، عن طريق فرقة العمل، في وضع وثيقة إرشادية لتقييم التأثير مصممة خصيصا لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ج) ناقش المكتب تقييم التأثير واستخداماته باعتباره جزءا من إرشادات التقييم الذاتي المقدمة إلى البرامج بما في ذلك إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية.

رابعاً - الخاتمة

٧٣ - تتسم إجمالاً الصورة المأخوذة عن دور التقييم وحالته في الأمانة العامة بالتفاوت. إذ بينما اعتمد عدد أكبر من البرامج سياسات للتقييم ووضعت عمليات وإجراءات للتقييم واتسم توزيع التقييم في الأمانة العامة ككل بتوازن أكبر، لم تتواصل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الزيادة في الموارد الملحوظة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتقل الموارد المتاحة للرصد والتقييم كثيراً، بالنظر إلى حجم المنظمة وطابعها المعقد، عن العتبة الدنيا التي يوصى بالأخذ بها عادة (١ في المائة من الميزانية الإجمالية).

٧٤ - وتستخدم المعلومات المستقاة من عمليات التقييم لأغراض متنوعة هامة، وإن كان التقييم لم يصبح بعد وظيفة من وظائف الإدارة تحظى بقبول تام. وكانت أكثر أوجه استخدام هذه المعلومات ذكراً من قبل منسقي البرامج هي "تحسين البرنامج الراهن"، يليه

”الإفادة من المعلومات لأجل البرامج و/أو التخطيط للميزانية في المستقبل“، ثم ”تقديم تقارير إلى مستويات إدارية أعلى وإلى الهيئات الحكومية الدولي“. وأفاد ما يقرب من نصف البرامج عن استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات، وساق منسقو البرامج أمثلة محددة عديدة عن كيفية استخدامهم لهذه المعلومات من أجل تحسين العمليات.

٧٥ - وتعد درجة دعم التقييم في صفوف الموظفين في المناصب الإدارية أقل من درجة دعمه في صفوف الموظفين على العموم، وربما يرجع ذلك إلى أن التقييم لا يشكل رسمياً في كثير من الأحيان جزءاً من مسؤوليات المديرين. ومن المحتمل أن قرار حذف الإنجاز المتوقع ”إجراء تقييم ذاتي فعال ومنتظم لجميع البرامج والبرامج الفرعية“ والهدف ”تنفيذ خطط التقييم الذاتي“ من اتفاقات كبار المديرين المبرمة مع الأمين العام في عام ٢٠١٠ أدى إلى نتائج عكسية.

٧٦ - ويرى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أن عملية التقييم المستقلة والمحايدة تيسر حينما تكون وظيفة التقييم مستقلة عن الوظائف الإدارية الأخرى؛ وينبغي لرئيس عملية التقييم أن يقدم تقاريره مباشرة إلى جهاز إدارة المنظمة أو إلى رئيس المنظمة^(٢٢). لكن الأمر غير كذلك في كثير من الأحيان على مستوى البرامج ككل. وفضلاً عن ذلك، لم يقيم العديد من البرامج بعد بوضع سياسات للتقييم أو بإنشاء وحدات للتقييم.

٧٧ - وبينما يبعث مدى جودة تقارير التقييم إجمالاً على الرضا، ويمكن الوقوف على تقارير جيدة في قطاعات مختلفة من الأمانة العامة، تتباين الجودة تبانياً كبيراً من إدارة إلى أخرى بل حتى على صعيد نفس الإدارات. ويقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتخاذ مبادرة لإدارة المعارف من أجل سد بعض ما يتخلل القدرات من ثغرات أضحت جلية خلال إجراء هذا الاستعراض. ولكن دراسة نوعية التقارير الصادرة لا يعالج مسألة ما إذا كانت التقييمات قد تصدت لأكثر المواضيع وجاهة.

٧٨ - ولأجل بناء قدرات الأمانة العامة في مجال التقييم، من المهم توفير مشرفين على التقييم مدرّبين وأكفاء من أجل تقديم المساعدة إلى البرامج والبرامج الفرعية على تحديد مواضيع التقييم ذات الصلة وضمان أن تسفر التقييمات الذاتية عن نتائج تؤدي إلى تحسين تنفيذ المبادرات و/أو تطبيق نظرية التغيير الذي تنوخه المبادرات.

(٢٢) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، (معايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة) "Standards for Evaluation in the United Nations System"، الصفحة ٤ من الوثيقة الأصلية، (٢٠٠٥).

خامسا - التدابير الرامية إلى تعزيز مدى جودة تقارير التقييم

٧٩ - من أجل دعم تحسين مدى جودة تقارير التقييم، سيقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بما يلي:

(أ) إطلاع الإدارات المعنية على تفاصيل تقييمات مدى جودة تقاريرها الواردة في العينة؛

(ب) مد الإدارات بنموذج "مختصر" وبسيط لتقرير تقييم نموذجي يمكن للبرامج أن تستخدمه طوعا. ويمكن أن يشمل النموذج، على سبيل المثال، جدولاً موحداً للمحتويات وقائمة مرجعية تتضمن العناصر الرئيسية لكل فصل أو فرع؛

(ج) إعداد عناصر تقييم ذي جودة عالية كمثال، يتضمن شروحا وتفسيرات لعناصر الجودة العالية. ويمكن أن تشمل هذه العناصر ما يلي:

'١' وصف لخصائص عناصر التقرير؛

'٢' مواطن القوة في الفرع المتعلق بالمنهجية؛

'٣' نتائج واستنتاجات وتوصيات مصاغة جيدا؛

'٤' أمثلة عن كيفية تقديم الأدلة؛

'٥' أمثلة عن سبل مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان.

سادسا - مسألة مطروحة كي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق

٨٠ - يطرح أيضا مكتب خدمات الرقابة الداخلية المسألة التالية كي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق، تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ الذي أيدت فيه الجمعية العامة طلب اللجنة بأن يقوم المكتب بطرح "المسائل التي يكون فيها من المفيد الحصول على التوجيه والمتابعة الحكومية الدولية من اللجنة أو غيرها من الهيئات الحكومية الدولية المناسبة" (A/59/16، الفقرة ٣٨٣).

٨١ - وتنص الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم في القاعدة ١٠٧-٢ منها على جملة أمور منها أن وحدة التقييم المركزية توفر "الدعم المنهجي بصدد إعداد تقارير التقييم الذاتي"، وتنص القاعدة ١٠٧-٣ منها على أن "يقوم مديرو البرامج بإجراء التقييم الذاتي وفقا للمبادئ التوجيهية

التي تضعها وحدة التقييم المركزية، المسؤولة عن معايير النوعية، والمنهجية، والتكيف، ونقل المعلومات المتعلقة بالتقييم والدراسات التقييمية المخصصة“.

٨٢ - ومتابعة لقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ الذي يعالج جملة أمور منها تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج (A/64/640)، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن المكتب وإدارة الشؤون الإدارية لم يدرج أي منهما هذه الوظيفة في إطارهما الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وأنه لم يعد ثمة أي مؤشر إنجاز يتعلق بوظيفة تطوير قدرات التقييم الذاتي في أي إطار استراتيجي للإدارات عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨٣ - وثمة حاجة إلى تقديم إيضاحات بشأن كيفية الوفاء في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بالأحكام المتعلقة ببناء قدرات التقييم الذاتي داخل الأمانة العامة الواردة في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. وفي هذا الصدد، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مسألة التقييم الذاتي سيجري بشأنها المزيد من المناقشات في سياق تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ المتعلق بالمساءلة، وذلك خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسنتين للجمعية العامة. ويمكن الإفادة خلال تلك المناقشات من مداولات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذه المسألة.

(توقيع) كارمان ل. لابوانت

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

٢٨ آذار/مارس ٢٠١١

قائمة الإدارات/المكاتب المدرجة في الدراسة التي تجرى كل سنتين
وعدد تقارير التقييم الصادرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

عدد التقارير	الإدارة/المكتب
٢	١ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١	٢ - إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
١	٣ - إدارة الشؤون الإدارية
٢	٤ - إدارة الشؤون السياسية
١٠	٥ - إدارة شؤون الإعلام
٧	٦ - إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني
صفر	٧ - إدارة شؤون السلامة والأمن
٢٠	٨ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٣	٩ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٧	١٠ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
صفر	١١ - المكتب التنفيذي للأمن العام
١١	١٢ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٤	١٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٩	١٤ - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
٥	١٥ - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
صفر	١٦ - مكتب شؤون نزع السلاح
١	١٧ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
صفر	١٨ - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
٤	١٩ - مكتب الشؤون القانونية
١	٢٠ - مكتب شؤون الفضاء الخارجي
١	٢١ - مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا
٥	٢٢ - الأونكتاد
٨	٢٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٥	٢٤ - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١١	٢٥ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٦	٢٦ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٩	٢٧ - الأونروا

عدد التقارير	الإدارة/المكتب
٢	مكتب الأمم المتحدة في جنيف - ٢٨
صفر	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي - ٢٩
صفر	مكتب الأمم المتحدة في فيينا - ٣٠
١٥٥	المجموع
١١	مكتب خدمات الرقابة الداخلية - ٣١

المرفق الثاني

نتائج تقييم الجودة

الرقم	معياري التقييم	التقييم (أ)					عدد التقييمات	المتوسط
		١	٢	٣	٤	٥		
الموجز التنفيذي								
١	الموجز التنفيذي يتضمن عناصر التقرير الرئيسية، وخاصة موضوع التقييم وأهدافه، والمنهجية المتبعة، بما في ذلك أوجه القصور والنتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية	٦	١٥	١١	٢	١١	٤٥	٢٩٣
المقدمة								
٢	التقرير يذكر فترة إجراء التقييم (فترة التقييم) (ب)	٢٩				١٦	٤٥	
٣	التقرير يذكر الجهة التي تولت إجراء التقييم (ج)	٣٨				٧	٤٥	
٥	المقدمة على وجه العموم	٥	٢٣	١١	٦	صفر	٤٥	٢,٤٠
٤	التقرير واضح في تحديده لموضوع التقييم	١٧	١٩	٥	٢	٢	٤٥	١,٩٦
٥	التقرير واضح في تحديده لغرض التقييم وأهدافه	٨	٢٧	٩	صفر	١	٤٥	٢,٠٩
٦	التقرير واضح في تحديده للمناحي التي يشملها ولا يشملها التقييم (نطاق التقييم)	٧	١٨	١١	٧	٢	٤٥	٢,٥٣
٧	التقرير واضح في تحديده لمسائل ومعايير التقييم الأساسية	٧	١٩	١٠	٧	٢	٤٥	٢,٥١
٨	المنهجية على وجه العموم	٨	١٩	١٣	٣	٢	٤٥	٢,٣٨
٨	المنهجية توضح عموماً على نحو مقنع كيف توصلت عملية التقييم إلى النتائج	٩	١٨	١٣	٣	٢	٤٥	٢,٣٦
٩	المنهجية تتناول بالوصف مصادر البيانات وجمع المعلومات وأساليب التحليل	٧	٢٠	١٣	٣	٢	٤٥	٢,٤٠
١٠	المنهجية تعالج التحديات المنهجية الماثلة و/أو أوجه القصور فيها وموثوقية النتائج وصحتها	١٠	٩	٨	١٣	٥	٤٥	٢,٨٧
المعلومات الأساسية								
١١	التقرير يقدم معلومات أساسية كافية حتى يتسنى فهم سياق موضوع عملية التقييم (دون إطناب)	١٢	١٥	١٠	٥	٣	٤٥	٢,٣٨
٨	النتائج على وجه العموم	٨	١٤	١٨	٤	صفر	٤٤	٢,٤١
١٢	النتائج ذات صلة واضحة بموضوع وأهداف التقييم	١٨	١٩	٥	٣	صفر	٤٥	١,٨٤
١٣	النتائج مدعمة بما يكفي من الأدلة	١٦	١٣	٩	٧	صفر	٤٥	٢,١٦

الرقم	معايير التقييم	التقييم ^(١)					عدد	
		١	٢	٣	٤	٥	التقييمات	المتوسط
١٤	النتائج المذكورة بوضوح (دون لبس)	١٠	١٣	١٢	١٠	صفر	٤٥	٢,٤٩
١٥	النتائج خالية من الأحكام الذاتية الصادرة عن الجهة التي تولت التقييم (موضوعية ومستندة إلى أدلة)	٩	٢١	١٣	٢	صفر	٤٥	٢,١٨
١٦	النتائج توضح سبب وكيفية وقوع حدث ما أو عدم وقوعه (أسباب تحقيق الإنجازات أو مواجهة المصاعب، والعوامل المواتية والمعيقة)	٨	١٧	١١	٩	صفر	٤٥	٢,٤٧
١٧	الاستنتاجات على وجه العموم	٦	٩	١٣	١٠	٧	٤٥	٣,٠٧
١٧	الاستنتاجات تجيب على الأسئلة الكبرى التي يتناولها التقييم وترتكز على القضايا الهامة	٧	١٢	٧	١٢	٧	٤٥	٣,٠٠
١٨	الاستنتاجات مصوغة بناء على النتائج (الصلة المنطقية)	١٠	١٣	٨	٧	٧	٤٥	٢,٧٣
١٩	الاستنتاجات تضيف قيمة إلى النتائج (تجنب تكرار النتائج)	٤	٧	١٣	١٤	٧	٤٥	٣,٢٩
٢٠	الاستنتاجات تعكس رأي جهة التقييم وحكمها (ينبغي أن تعبر عن حكم)	١٠	١٤	٩	٥	٧	٤٥	٢,٦٧
٢١	التوصيات على وجه العموم	٧	١٢	١٥	٧	٤	٤٥	٢,٧٦
٢١	التوصيات لها صلة واضحة ومباشرة بالنتائج والاستنتاجات	١٢	١٤	١٠	٧	٢	٤٥	٢,٤٠
٢٢	التوصيات محدودة في عدد من التوصيات الرئيسية القابلة للتنفيذ (تجنب وضع قائمة تعدد توصيات ملزمة بإفراط)	٧	٨	١٩	٧	٤	٤٥	٢,٨٤
٢٣	التوصيات واقعية/يمكن تطبيقها	٨	١٧	١٤	٢	٤	٤٥	٢,٤٩
٢٤	التقرير واضح في تحديده للجهة التي ينبغي أن تنفذ التوصيات	١٢	٧	١١	١٠	٥	٤٥	٢,٧٦
٢٥	الشكل على وجه العموم	٩	١٦	١٣	٧	صفر	٤٥	٢,٤٠
٢٥	التقرير سهل القراءة والفهم (يتجنب الأسلوب المعقد والاختصارات غير الموضحة)	١٠	٢١	١٠	٤	صفر	٤٥	٢,١٨
٢٦	التقرير العام للتقرير منسجم ومنطقي	١٣	١٥	١٠	٧	صفر	٤٥	٢,٢٤
٢٧	التقرير يستخدم الجداول والرسوم البيانية المناسبة لإيضاح النقاط والمعلومات الهامة	١٠	٩	١٣	٦	٧	٤٥	٢,٨٠
	التقييم العام	٧	١٢	١٧	٩	صفر	٤٥	٢,٦٢

تفسير بيانات الجدول

- درجة التقييم الإجمالية الواردة في الجدول هي حاصل جمع درجة التقييم المتعلقة بكل ورقة من ورقات التقييم البالغ عددها ٤٥ ورقة؛ مثلاً في "المنهجية على وجه العموم": نالت ٨ تقارير تقييماً ممتازاً عن الجزء المتعلق بالمنهجية وهو (١)، ونال ١٩ تقريراً تقييماً جيداً هو (٢)، وهكذا.
- "المتوسط" (الوارد في العمود أقصى اليسار) هو درجة التقييم الوحيدة غير الناتجة عن جمع كل درجة من درجات التقييم؛ وهو متوسط رياضي يحسب كما يلي: عدد التقارير مضروباً في درجة التقييم المتعلقة بها ومقسوماً على مجموع عدد التقييمات؛ مثلاً "الموجز التنفيذي": $(١ \times ٦) + (٢ \times ١٥) + (٣ \times ١١) + (٤ \times ٢) + (٥ \times ١١) = ٤٥ : ٢,٩٣$.

ملاحظة:

- (أ) درجات التقييم: ١: ممتاز؛ ٢: جيد؛ ٣: متوسط؛ ٤: ضعيف؛ ٥: جد ضعيف.
- (ب) أورد ٢٩ تقريراً لفترة إجراء التقييم، ولم يذكرها ١٦ تقريراً.
- (ج) ذكر ٣٨ تقريراً الجهة التي تولت إجراء التقييم، ولم تذكرها ٧ تقارير.

المرفق الثالث

التعليقات الواردة من كيانات الأمانة العامة بشأن مشروع التقرير^(أ)

إدارة الشؤون الإدارية

الفقرة ٤٤

يشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذه الفقرة إلى أن الموارد المخصصة لأنشطة الرصد والتقييم في الأمانة العامة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تبلغ ٤٩,٩ مليون دولار. وتشير الفقرة أيضا إلى حدوث زيادة قدرها ٥,٢ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويود مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أن يوجه انتباه مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مقدمة تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/6 (Introduction))، حيث توضح الفقرة ٦١ أن موارد يبلغ مجموعها ٤٨,٨ مليون دولار، أي زيادة قدرها نحو أربعة ملايين دولار على التقديرات الخاصة بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حُصّصت لأنشطة الرصد والتقييم. وقد يرغب مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أن يحيط علما بما ورد في تقرير الأمين العام.

الفقرة ٦٤

نص الفقرة كالاتي:

”بالنظر إلى موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإن المكتب يقترح دورة تقييم من عشر سنوات لجميع برامج الأمانة العامة، رهنا بالموافقة على ما اقترح من زيادات متواضعة للموارد في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.“
ويشير مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات إلى أنه فيما يتعلق بتقليص مدة

(أ) يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية طيه النص الكامل للتعليقات عن مشروع التقرير المقدم كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات الواردة من إدارة الشؤون الإدارية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، والأنروا. ويأتي إيراد هذه المعلومات وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤ واستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة. وعلى العموم، اتفقت الكيانات التي أبدت تعليقات مع النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأدرجت التعليقات عن مشروع تقرير المكتب حسب الاقتضاء في التقرير النهائي. ونتيجة لذلك، لا تتطابق في بعض الحالات أرقام الفقرات المشار إليها في التعليقات الواردة من كيانات الأمانة العامة مع أرقام الفقرات في التقرير النهائي.

دورة تقييم البرامج إلى ١٠ سنوات، حسب ما نوقش أثناء الاجتماع الاستعراضي الذي عقده مدير البرامج، في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ بين مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المقترحات الواردة في ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، فإنه ليست هناك أي موارد إضافية مقترحة في إطار الميزانية العادية لدعم الدورة المقلصة المدة، إذ إن أغلب البرامج المقرر أن تخضع للتقييم (وهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) هي برامج ممولة إلى حد بعيد من موارد خارجة عن الميزانية. وتبعاً لذلك، وبما يتمشى مع قرار الجمعية العامة ٧/٥٠، يعتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مواصلة تمويل هذه التقييمات من الموارد الخارجة عن الميزانية لكل برنامج على حدة. وفي هذا الصدد، قد يرغب مكتب خدمات الرقابة الداخلية في توضيح الجوانب التمويلية للموارد في الفقرة المذكورة أعلاه.

وقد يرغب مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إضافة كلمة "الذاتي" بعد "التقييم" عند الإشارة إلى أنشطة التقييم الذاتي التي يقوم بها مدير البرامج في الأمانة العامة، وذلك لتفادي خلط هذا التقييم مع التقييم المركزي، الذي يضطلع بمسؤوليته مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر الفرع ثالثاً - هاء، نظرة عامة على ممارسات التقييم وقدراته على مستوى البرامج في الأمانة العامة، والفرع الخامس، إجراءات تعزيز جودة تقارير التقييم. وعلى سبيل المثال، تضاف لفظة "الذاتي" بعد لفظة "التقييم" في العناوين الواردة قبل الفقرات ٤٣ و ٤٧ و ٤٩، وتفادي الالتباس في الجملة الأخيرة من الفقرة ٧٨.

النص المقترح للفقرة ٨٥

"وفي هذا الصدد، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التقييم الذاتي سيخضع لمزيد من المناقشة في سياق تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ بشأن المساءلة خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة".

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إثارة المسائل التالية معكم للنظر فيها:

(أ) بالإشارة إلى الشكل - ٤، نعتقد أن تحديد النسبة المثوية المقترحة لموارد التقييم في ميزانية اللجنة بنسبة ٤,٤٣ في المائة هو على الأرجح خطأ. وعلى أساس المناقشات

التي أُجريت مع مكتبكم، نود أن نطلب رسمياً إعادة النظر في هذا الأمر، إذ تشير حساباتنا إلى أن النسبة مماثلة لتلك المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أي نحو ٦٩,٠ في المائة؛

(ب) فيما يتعلق بالفقرة ٥٤، والإشارة الواردة بأن ١٠ إدارات لديها وظيفة تقييم مستقلة أو قائمة بذاتها، نرجو ممتنين إيراد تلك الإشارة في الحاشية حسب الكيانات المعنية.

ونحن نتطلع إلى قراءة التقرير النهائي.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

شكراً لإطلاعنا على مشروع التقرير المتعلق بتعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات. ويود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية توضيح بعض الحقائق على النحو التالي:

في الصفحة السادسة، الفقرة ١٠، يذكر التقرير أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أجرى تقييمات داخلية فقط عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ورغم أن ذلك قد يعزى إلى تباين المصطلحات بشأن ما يعتبر داخلياً، فإن المكتب يعتبر أن جميع التقييمات التي أُجريت عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (بما في ذلك التقييمات المشتركة بين الوكالات والمتزامنة مع الحدث، والتقييم الذي أجراه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ) هي تقييمات خارجية، لأنها أُجريت بتكليف من جهة خارجية ونفذها استشاريون خارجيون (وليسوا داخليين).

وفي الصفحة ١٠، الفقرة ٢٧، يذكر التقرير أن التقييم الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكيفية تصديه لإعصار نرجس خلص إلى أن "نهج المجموعات أدى إلى عدم الكفاءة في التنسيق وأن الخدمات المعروضة كانت أحياناً زائدة عن الحاجة". وهذا أمر غير صحيح، لم يرد ذكره في تقرير التقييم. ففي النتائج الرئيسية للتقييم المشترك بين الوكالات والمتزامن مع الحدث المتعلق بإعصار نرجس^(ب)، خلص التقرير إلى أن التنسيق كان جيداً نسبياً على المستوى المركزي، لكن كانت هناك بعض نقاط الضعف على مستوى ربط المجموعات مع نظيراتها في الميدان، والتواصل مع المستفيدين، والتخطيط والتنسيق المشتركين بين المجموعات.

(ب) تقرير التقييم المرفق الذي حذفه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، متاح في العنوان التالي:

http://ochanet.unocha.org/p/Documents/Final%20report%20of%20the%20Inter_Agency%20Real-Time%20Evaluation%20of%20the%20Humanitarian%20Response%20to%20the%20Pakistan%20Flooding%20ods.pdf

ولذلك، فإننا نقترح بشدة أن يستعاض عن الجملة التالية "نهج المجموعات أدى إلى عدم الكفاءة في التنسيق وأن الخدمات المعروضة كانت أحيانا زائدة عن الحاجة" بالجملة التالية: "التنسيق كان جيدا نسبيا على المستوى المركزي، لكن كانت هناك بعض نقاط الضعف على مستوى ربط المجموعات مع نظيراتها في الميدان، والتواصل مع المستفيدين، والتخطيط والتنسيق المشتركين بين المجموعات".

وفي الصفحة ١٦، يذكر التقرير، في صيغته الحالية، أن نسبة الموارد المخصصة للتقييم إلى مجموع الموارد المخصصة لبرامج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تبلغ ٠,٤١ في المائة (الشكل - ٤). ولسنا متأكدين من كيفية حساب هذا الرقم (ربما يعكس ذلك فقط نصيب المكتب من الميزانية العادية المخصصة للتقييم؟). غير أنه في عام ٢٠١٠، أنفق المكتب ١ في المائة تقريبا على التقييمات، وذلك عن طريق المساهمات الخارجة عن الميزانية بالدرجة الأولى. وبالتالي، فإن البيانات الواردة في التقرير تظهر، على نحو غير صحيح، أن إنفاق المكتب على التقييمات انخفض انخفاضاً كبيراً عن مستوى الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ورغم أن التقرير يذكر أنه استند في تحديد هذه الأرقام إلى تحليل ملزمات الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فإن المكتب يرجو ممتنا تقديم مزيد من التوضيح بشأن طريقة تحديد مكتب خدمات الرقابة الداخلية لهذه الأرقام.

مكتب شؤون نزع السلاح

بما أن تقارير التقييم الذاتي لمكتب شؤون نزع السلاح ليست مدرجة في المرفق الأول من مشروع التقرير (لأنها لا تدرج ضمن الإطار الزمني المشمول بالتقرير)، فإن المكتب يرى أنه من غير المنطقي الإشارة إلى نتائج عملية التقييم الذاتي في الصفحة ١٤ من التقرير المذكور. ولذلك، وحرصاً على الاتساق، فإن المكتب يفضل حذف هذه الإشارة.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

استعرضت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باهتمام شديد مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات. وردا على طلب إبداء التعليقات، رجاء الإحاطة بأن مفوضية حقوق الإنسان ليس لديها تعليقات معينة في هذه المرحلة. ونحن نتطلع إلى تلقي التقرير النهائي.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

إن القصد من الوثيقة هو تقديم لمحة عامة عن الجوانب الأساسية من أنشطة التقييم داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهناك احتمال بأن تكون ذات فائدة كبيرة لوظائف التقييم، وكوسيلة من وسائل تقديم التقارير إلى الجمعية العامة. والتقرير واضح وسهل بيد أن ثمة حاجة لأن يُراعى فيه النقاط التالية بهدف تحسين جودته وفعالته في تحسين تقديم التغذية المرتدة إلى الجمهور المتوخى:

(أ) يوفر فرع الأساليب معلومات محدودة فيما يختص بالقصد المعلن وهو "تقديم موجز عن النتائج والاستنتاجات والتوصيات الأساسية التي خلصت إليها تقارير التقييم". إلا أن السياق الاستراتيجي مفتقد. إذ من المهم معرفة ما تحدهه البارامترات/المعايير فيما يختص بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات المستخلصة عموماً من التقارير التي يُنظر فيها. وثمة حاجة إلى أن تُبين بوضوح الأشياء المسترشدها في انتقاء النتائج الموجزة من حيث علاقتها بالسياق الاستراتيجي؛

(ب) متابعة للنقطة المذكورة، ليس ثمة منطق واضح وراء عناوين مواضيع موجز النتائج، وليس من الواضح كذلك الأهمية العامة، على صعيد الأمانة العامة، للنتائج المحددة المستخلصة من التقييمات المنتقاة تحت كل موضوع من المواضيع. ولم يُقدّم إلى القارئ صورة واضحة عن ما تعنيه النتائج المنتقاة بالنسبة لعمل الأمانة العامة؛

(ج) تشير الفقرة ١٣ من الفرع الثالث إلى أن معظم التقييمات قد جرت على مستوى أدنى من الإدارة أو البرنامج. وليس ذلك مستغرب، حيث إن موارد التقييم تكون غالباً مدرجة أصلاً في أنشطة المشاريع. وهذا النمط متوقع، لأن العدد المطلق للمشاريع هو أعلى كثيراً (بحكم الضرورة) من عدد البرامج أو الإدارات. فالنقطة الأساسية هي ما إذا كان قد خُصصت موارد/جهود كافية للتقييمات المتعلقة بالأهمية الاستراتيجية (التي تجري عادة على مستوى أعلى)؛

(د) تشير الفقرة ٣٩ إلى أن كثيراً من التقييمات (٥٥ في المائة) لم تسفر عن توصيات بشأن التوجيهات المتعلقة بالسياسات. بيد أن التقرير لم يستطلع ما إذا كان صدور توصيات عن التوجيهات المتعلقة بالسياسات ذا صلة بالنوع أو المستوى الذي يجري على أساسه التقييم. وقد يكون من المتوقع مبدئياً أن يقل تواتر صدور تلك التوصيات عن التقييمات التي تجري على مستوى المشاريع، ومن ثم قد يفسر التواتر النسبي لتقييمات المشاريع هذا النمط؛

(هـ) من منظور الأساليب، نحن لا نعرف ما إذا كان النمط الوارد في الشكل الثاني، بالنسبة لمشاريع عددها ٧١ مشروعا، ينطبق على جميع تقارير التقييم البالغ مجموعها ١٥٥ تقريراً، أو ما إذا كان التوزيع على شتى أنواع التقييم قد تغير حسب معايير الانتقاء. وكان من المستطاع أن يكون الشكل الثاني أكثر اتساقاً وأن يقدم المزيد من المعلومات إذا كان قد تم عرض كامل مجموع التقارير البالغ ١٥٥ تقريراً؛

(و) لم يُبين الأساس الذي تم بوجهه حساب أرقام ميزانية الرصد والتقييم في الفرع ثالثاً - هاء، الشكل الرابع. وليس من الواضح ما تم إدراجه أو استبعاده من تلك الأرقام، الأمر الذي جعل تفسير البيانات أمراً مستعصياً. فالأرقام تستند افتراضاً إلى الردود الواردة على الاستقصاء. فإذا ورد رد على الاستقصاء من وجهة وظيفة التقييم، قد لا يكون هناك مجال لإدراج ميزانيات الرصد، ومن ناحية أخرى، إذا ورد رد على الاستقصاء من وجهة وظيفة الرصد والتقييم، قد تكون الميزانيات المبينة تغطي مجموعتي الأنشطة كليهما. إذ ثمة حاجة إلى إيضاح الأساليب المستعملة، وينبغي أن تكفل الدراسات المقبلة تطبيق معايير موحدة؛

(ز) حسب المذكور في الفقرة ٨ (أ)، نحن نتطلع إلى إبداء التعليقات على مدى جودة تقارير التقييم التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقام بتقييمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

إن الدراسة التي أجرتها في الآونة الأخيرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية بعنوان "التقييم في الوكالات الإنمائية"، والتي تستعرض الكيفية التي تدار بها وظائف التقييم وتُوفّر لها الموارد، تقدم نموذجاً مفيداً يمكن لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ينظر فيه لدى إعداد نسخ التقرير مستقبلاً.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تعليقات عامة

يوفر التقرير نتائج واستنتاجات تثير الاهتمام كثيراً، لا سيما فيما يتعلق بمدى قبول التقييم كوظيفة من وظائف الإدارة.

ويمكن الاستفادة في التقرير من إدراج فقرة تتضمن تفاصيل أكثر مما هو وارد في الفرع الخامس بشأن التوصيات والإجراءات. ورغم أن الفرع الخامس يحدد إجراءات ملموسة، فإنه يركز فحسب على تحسين جودة تقارير التقييم وليس على كيفية تحقيق قبول التقييم بوصفه وظيفة من وظائف الإدارة.

وليس من الجلي عدد تقارير الأداء التي استُعرضت فعلا حسب الإدارة أو المكتب أو البرنامج. ويمكن الاستفادة في المرفق الأول من إضافة عمود إضافي يبين عدد التقارير المستعرضة من بين عدد تقارير الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن شأن ذلك زيادة إيضاح الفرع ثالثا - باء المتعلق بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات بشأن المجالات الثمانية ذات الأولوية في المنظمة. ويبدو من التقرير الراهن أنه قد استُعرض فيه تقرير واحد أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقد يكون ذلك التقرير قد اتخذ مثالا، ولكنه لا يعكس حافظة التقييم في مكتب المخدرات والجريمة.

التعليقات المحددة

فيما يتعلق بالفرع الخامس المتعلق بالإجراءات التي من شأنها تحسين جودة تقارير التقييم، يرجى ملاحظة أنه إضافة إلى ذلك يتعين مراعاة ما يلي:

(أ) تحسين الفهم العام للمصطلحات: هناك التباس بين المعلومات الأساسية والأدلة، وبين الأدلة والنتائج، وبين النتائج والاستنتاجات؛

(ب) ينبغي معالجة مسألة تعميم مراعاة الجانب الجنساني وحقوق الإنسان في تقارير التقييم.

لذا، يوصي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن يرد في الفقرة ٨١ (ب) أن نموذج تقارير التقييم يتضمن تعريفات ومبادئ توجيهية عن تعميم مراعاة الجانب الجنساني وحقوق الإنسان.

ويرد في الفقرة ٤٢ ذكر لجميع البرامج فيما عدا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وذكر في الفقرة ٧٥ أن "موارد الرصد والتقييم تقل عن العتبة الدنيا الموصى بها عموماً". وسيكون من المفيد إدارج معلومات عن كيفية تحديد تلك العتبة. ومن شأن تلك المعلومات المساعدة على إيجاد ثقافة للتقييم تركز على المؤسسات، وهو ما يلتزم مكتب المخدرات والجريمة بعمله.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

أود، باسم المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، أن أسدي لكم جزيل الشكر على إشراكنا في إبداء التعليقات على مشروع التقرير. فمن وجهة نظرنا، يوفر مشروع التقرير صورة واضحة عن أنشطة التقييم التي جرت في شتى أجزاء الأمانة العامة، ويحدد بدقة

المسائل الأساسية التي ستكون ضرورية لدى مواصلة تعزيز دور التقييم. ونحن نرحب بوجه خاص بالمسائل المطروحة كي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

استعرضت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مشروع التقرير وتود أن تشيد بمكتب خدمات الرقابة الداخلية على التحليل الشامل والواضح الذي أجراه لأنشطة التقييم في منظومة الأمم المتحدة. وتتفق الوكالة مع ما جاء في التقرير وتعرب عن تقديرها له.
